الثورة الرسالية

العدد (٨٦) السنة العاشرة ـ مارس ١٩٩١

العلاّمة المدرسي للوكالات:

الشعوب

الطرف المغيب في الأزمة

ما بعد الحرب ومستقبل الشعوب الخليجية

حرب النفط والمصالح

ما بعد الحرب: الاستراتيجية الأمنية الى اين؟

الثورة الرسالية تستطلع الراي العام الشعبي في داخل البحرين

الاصلاحات السياسية في الخليج بين رغبة الحكام وتطلعات الشعوب

لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين

ضمير المواطن في المحافل الدولية

هيئة حقوقية انبثقت بفضل جهود ومساعي عدد من المواطنين في سبيل تحقيق الأهداف الواعدة التي طالما تطلع اليها شعب البحرين نحو الحرية والمساواة . وقد تبلورت مجموعات عمل انتشرت في أرجاء العالم لترفع صوت الشعب المضطهد حيث تمنع السلطة قيام مثل هذه المؤسسات في داخل البحرين ، ومع نهاية السبعينات انتمى اليها العديد من المواطنين المؤيدين والمساندين لفكرة الدفاع عن قضايا انتهاكات حقوق الانسان في البحرين ، ومع اطلالة اليوم السابع عشر من شهر يناير ١٩٨٠م ، وقعت المجموعات العاملة المهتمة بشؤون العمل في هذا الاتجاه وثيقة جمع الامكانات والقدرات وتوظيفها لقضايا الدفاع عن المواطنين الذين يتعرضون للأعتقال لأسباب سياسية محضة ، تحت اطار « لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين » .

وتحدد اللجنة اهدافها بمايلي :

١/ السعي للافراج عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين المحتجزين بسبب معتقداتهم وآراءهم وانتماءاتهم الدينية والسياسية .

٢/ السعي لمنع الايقاف والاحتجاز بحق كل من أبدى رأيا أو موقفا أملاه عليه ضميره .

٣/ الوقوف بحزم أمام المحاكمات غير العادلة التي لاتخضع لنصوص دستور البلاد أو نصوص المواثيق الدولية .

٤/ السعي لإيقاف الممارسات التعسفية التي تلجأ اليها سلطة البحرين من ضروب التعذيب والاحتجاز المطول والعقوبات القاسية واللاإنسانية المهينة بالكرامة .

ولتحقيق هذه الاهداف تقوم اللجنة بإيصال مجموعة الانتهاكات والخروقات المستمرة التي تمارسها سلطات البحرين ضد المواطنين الى مختلف الجهات والمؤسسات والشخصيات الدولية والحقوقية في العالم من أجل أن تمارس الضغط على سلطة البحرين عن مطالبتها بايقاف حملات الانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها المواطنون باستمرار من قبل اجهزة الاستخبارات .

وهناك اصرار لدى المواطنين العاملين في حقل الدفاع عن حقوق الشعب على تحقيق جملة الاهداف التي رسموها لكي تعم الحرية واجواء الاطمئنان على جميع المواطنين ، كما يعلق عدد كبير من المواطنين في داخل البحرين الأمل على نشاط إخوتهم وزملائهم خارج الوطن لتخفيف ومن ثم ازالة شبح القمع والاضطهاد الذي يتعرضون له يومياً من قبل اجهزة الأمن والاستخبارات المهيمنة على الاوضاع في داخل البحرين .

مادام للمستضعفين في الأرض حقوق مغيبة وحريات مصادرة ستبقى النهضة الحسينية مستمرة ، ولن تستنفذ أغراضها قبل أن يحكم الحق ، ويعم البشرية السلام والعدل

الشيخ الحاج عبدالحميد الرضي في مناسبة ذكرى مولد الامام الحسين (ع) ٣ شعبان ١٤١١هـ

■■■

علينا أن ننسحب بعد انتهاء الحرب من الخليج وإلّا صرنا امبرياليين جدد ، ان الامبريالية الجديدة تعني أن لنا حق ارسال قواتنا الى حيث نريد وتقرير هويات قادة دول العالم الثالث ، وهذا يتناقض مع الروح التي ارتكزت عليها الأمم المتحدة لدى تأسيسها ويتناقى مع قيم مايسمى بالنظام العالمي الجديد

إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني الأسبق

■■■

البحرين قررت السير باتجاه الديمقراطية وهناك ترتيبات لذلك

خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني

■■■

ان مستقبل المنطقة يحدده عاملان رئيسيان، احدهما يرتبط بالقوى السياسية المعارضة ومدى نشاطاتها وفاعلياتها في الساحة المحلية والدولية، والآخر يرتبط بالشعوب وانطلاقتها لتغيير المعادلة

راشد حمادة

من كتاب عاصفة فوق مياه الخليج

ما بعد الحرب ومستقبل الشعوب الخليجية

يجري الحديث الآن، وبشكل مركز عن مستقبل الخليج، بعد أن هدته حرب مدمرة، راح خلالها العديد من الضحايا.

الامريكيون وبالاحرى الغربيون يطرحون مبادراتهم الآن تحت ما سمي بـ (النظام العالمي الجديد)، حيث أكدت الأزمة الاخيرة وتجاوز العراق باحتلاله اراضي الكويت، مجموعة من الامور الهامة في سياق الامن والاستقرار الدوليين.

ويدفع بهذا الاتجاه أكثر، ما كان سائداً قبل اندلاع الأزمة أي قبل الثاني من شهر اغسطس/ أب ١٩٩٠ م حيث اندفع العالم ناحية تطبيق شعارات (التعايش والسلام والوفاق).

لقد اكتسحت موجة التغيير العالمية مساحة واسعة من العالم، فيما لا زالت تتواصل انعكاساتها في مناطق اخرى من العالم، وبدأت الكثير من شعوب العالم تتطلع الى التغيير بما يتناسب ويتناغم مع حركة العصر الماضية في اتجاه (الديمقراطية والوفاق).

في الوقت ذاته، يأتي الاحتلال العراقي لأراضي الكويت بمثابة تحد صارخ للاتجاه العالمي الذي تقوده الدول العظمى، مما ادى الى اندفاعه بقوة لوضع حد لاطماع الرئيس العراقي نحو المزيد من السيطرة والتوسع، على حساب كل القيم والاعراف التي بدأت تترسخ بشكل اكبر من أي وقت مضى.

الآن وقد تمكن العالم من تأديب النظام العراقي، عبر هذه النهاية المؤسفة لحرب لم يكن احد في العالم يود تأييدها ومساندتها، لا اقل لأنها تعترض ومسار العالم الجديد نحو تطبيق مباديء التعايش والوفاق، فإنها الفرصة المؤاتية لاعادة التفكير من جديد في طبيعة النظام الدولي المطلوب.

ومن الواضح لحد الآن ان التفكير جار على قدم وساق ناحية تأكيد الجوانب الأمنية والدفاعية لدى عموم دول المنطقة، بحيث يتم من خلال البرنامج الجديد تفادي الاخطار المحتملة من اعتداءات الاطراف بعضها ضد البعض الآخر.

لا أحد - بالطبع - يختلف على اهمية الأمن والمسائل الدفاعية لحفظ الاستقرار في العالم، لكن الأمر الهام الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اضافة إلى ذلك هو ضرورة توفير الاستقرار الداخلي لدول المنطقة.

وما هو أكيد الآن إن عوامل الاستقرار في المنطقة - خاصة الخليج - تهددها عوامل داخلية اكثر مما تهددها العوامل الخارجية. ولا بد هنا من معالجة هذا الأمر قبل ان تتفجر الأزمات الداخلية التي من شأنها أن تعرقل مسيرة الاستقرار والأمن الدوليين المطلوبين لهذه المنطقة.

لقد تم تجاهل شعوب الخليج لفترة طويلة من الزمن وجاءت الأزمة لكن تضع حداً للمأساة التي تعيشها هذه الشعوب من الاستبداد والاستئثار الذي تمارسه كافة الأسر الحاكمة في الخليج.

إن دول الخليج - كافة - بأوضاعها السياسية الراهنة تعيش اوضاعاً شاذة في النظام الدولي، حيث لم يبق من مخلفات مثل هذه الأنظمة الا ما شذ ونذر، ففي جميع انحاء العالم وحتى في جنوب افريقيا العنصرية حدثت تحولات هامة في سياق اعطاء المزيد من الحريات العامة والمساواة وتحكيم القوانين. وهذا ما تتطلع اليه شعوب الخليج الآن، بعد ان تابعت بشغف بالغ انباء التغيرات التي

لقد جاء الاحتلال العراقي للكويت بمثابة تحدٍ صارخ للاتجاه العالمي نحو التعايش والوفاق، مما ادى الى اندفاعه بقوة لوضع حدٍ لاطماع الرئيس العراقي في التوسع والاحتلال

حدثت في سائر انحاء العالم والتي انطلقت من اوروبا الشرقية، التي تعيش بلاد الخليج من حيث ادارتها السياسية اوضاعاً مماثلة الى حد بعيد.

ما يهمنا الآن بعد انتهاء الحرب وتوجه العالم نحو التفكير لمستقبل هذه المنطقة هو أن تتم العناية بمحور هام يوازي محور الأمن والدفاع لحفظ استقرار المنطقة وأمنها، آلا وهو محور الشعوب.

لقد عاشت شعوبنا الخليجية طوال السنوات الماضية تحت ظل القهر والعسف والاستبداد، باستئثار الأسر الحاكمة، ولم تمارس يوماً ما في ظل هيمنتها اي لون من الوان المشاركة.

الآن وقد تمكن العالم من تأديب النظام العراقي فإنها الفرصة المؤاتية لاعادة التفكير من جديد في طبيعة النظام الدولي المطلوب

إن ابعاد الشعوب هذه المرة عن التفكير الجديد لاوضاع المنطقة من شانه ان يعرض المنطقة بأسرها الى هزات جديدة، ولكنها من الداخل وليس من الخارج وهذا ما يمثل الخطر الأكبر على الاستقرار الدولي.

فالأمر الذي لا شك فيه ولا لبس هو ان شعوب هذه المنطقة ستاخذ بيد المبادرة هذه المرة، إذا لم تحظ بالعناية والاهتمام من قبل الأطراف المعنية باستقرارها وأمنها. خاصة وأن الظروف السياسية الداخلية التي تعيشها تهيء الفرصة تماماً للنهوض ومن ثم المطالبة بكافة الحريات أسوة بباقي شعوب العالم.

وإذا كانت هناك خطوات جادة من اجل حفظ الاستقرار والامن الدوليين لا بد أن يعاد النظر تماماً في كل ما هو قائم وسائد لحد الآن في مثل هذه البلاد خاصة وأنها مرشحة (للانفجار) في أية لحظة تعبيراً عن السخط، والتطلع الذي تحمله نحو الحرية والمساواة وكل القيم الخيرة التي تقرها كافة الشرائع والمواثيق الدولية وهنا لا بد أن يتم:

أولاً: اعطاء الشعوب [illegible] (وبحرية تامة) لاختيار النظام المناسب، الذي يتلائم مع اتجاهاتها الفكرية والسياسية والحضارية.

ثانياً: اتخاذ خطوات شجاعة من اجل حاكمية القانون في سائر البلاد، ليكون الشعب فيه بكل فئاته وشرائحه تحت نظام دستوري واحد يكفل للجميع (ودون أدنى تمييز) العدل والمساواة.

ثالثاً: العمل من اجل سيادة نصوص المواثيق والمعاهدات الدولية في مختلف دول العالم.

رابعاً: تأكيد مبدء احترام حقوق الانسان عبر اعطاءه الحريات اللازمة، وافساح المجال له، لكي يعبر عن ما في ضميره وفكره من مواقف وابداعات، حتى يساهم في عملية النهضة والتنمية العامة في مختلف مجالاتها.

خامساً: ارساء انظمة ديمقراطية حرة وعادلة عبر الاستفتاءات وانتخابات يقوم بها (الشعب) لاختيار من يمثلونه في الادارة والحكم.

لا احد يختلف على اهمية الأمن والمسائل الدفاعية لحفظ الاستقرار في العالم، لكن الامر الهام الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اضافة الى ذلك هو الاستقرار الداخلي للدول

إن مجموعة هذه الاجراءات من شأنها ان تزيل هاجس التوتر والاضطراب المحتمل في أي منطقة من بلاد العالم وهذا ما تؤكده تجارب الشعوب التي مارست بحرية تامة الديمقراطية او جزءاً منها. وبهذا وحده يمكن تجاوز مثل هذه الازمات وما هو اخطر منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الثورة الرسالية

تصدر عن الدائرة الاعلامية للجبهةِ الاسلامية لتحرير البحرين

العدد (٨٦) ـ السنة العاشرة مارس ١٩٩١ م

في هذا العدد

الافتتاحية ٤
متابعات ٧

حرب النفط والمصالح ١٢
العلّامة المدرسي: الشعوب المغيبّة ١٦

ما بعد الحرب الاستراتيجية الامنية الى أين ١٨
الثورة الرسالية تستطلع الرأي الشعبي ٢٠

الاصلاحات السياسية في الخليج ٢٢
ازمة الديمقراطية في الخليج ٢٤

الحرية سبيلنا الى الرقي ٢٦
استفهامات حول المستقبل الديمقراطي ٢٨

للوطن والمواطن ٣١
قراءة في كتاب ٣٢

العنوان : ص.ب : ١١٣/٥١٠٦ بيروت ـ لبنان

تحية الى القارىء

رغم تعدد الموضوعات التي يمكن معالجتها بالتغطية والتحليل في شتى المجالات ، لكن تبقى قضية الحرب في الخليج هي من الموضوعات الابرز التي يجب ان تحظى بكل العناية والاهتمام ، سيما وانها من الاحداث الخطيرة التي يمر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي الأخطر من حيث التأثير لما تمتلكه من وسائل وتقنية تدميرية هائلة .

وحيث يجري الآن التفكير في مستقبل الخليج فان من الضرورة تاكيد هذه الحقيقة لتكون اهم البنود في معادلة المستقبل ، لكي لاتتعرض المنطقة مرة أخرى لمثل هذه الازمة وماهو اخطر منها .

في هذا العدد ـ تجد عزيزي القارىء ـ معالجة اوليه لهذا الموضوع الحساس الذي تقف سلامة واستقرار مستقبل المنطقة عليها .

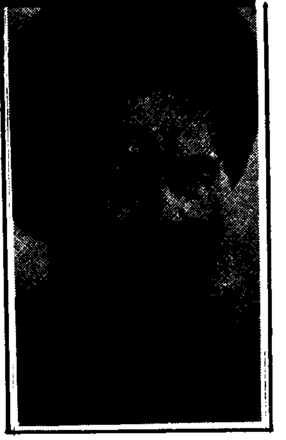

نص جـواب اية الله العظمى السيـد محمد الشـيرازي عـلى سؤال جمـاعـة من المؤمنين عن آرائه حول الصورة المستقبلية للعراق.

لقد سالتم عن العراق والصورة التي ينبغي ان يكون عليها في المستقبل بعد سقوط النظام الحالي بعون الله تعالى. وسنشير هنا الى بعض البنود حسب ما يُرتأى من الموازين الإسلامية المطابقة للموازين الإنسانية الفطرية. قال تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾.

١ - يجب ان تكون الأكثرية هي الحاكمة كما يجب اعطاء الاقلية حقوقها من الأكثرية فإن لها الدور الأكبر في انقاذ العراق مراراً عديدة في هذا القرن مرة في ثورة العشرين ومرة اخرى في الحرب العالمية الثانية حيث أفتى العلماء بوجوب خروج المستعمرين من قاعدة الحبانية فتحرك الشعب العراقي باسره حتى أخرجهم.

وثالثةً: ابان المد الاحمر وقد سجلت الكتب التاريخية تلك الحوادث بتفاصيلها.

وقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿وامرهم شورى بينهم﴾ وقال جلّ وعلا ﴿وشاورهم في الامر﴾ وورد في الحديث الشريف ﴿لا يُتوى حق امرىء مسلم﴾.

٢ - من الضروري ارساء قواعد الدولة على المؤسسات الدستورية حيث يلزم منح الحرية لمختلف التجمعات والتكتلات والحركات في إطار مصالح الامة.

كما يلزم ان تكون انتخابات حرة بمعنى الكلمة وان توفير الحرية للنقابات والجمعيات ويلزم ان تعطى الحرية للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام ويلزم ان تمنح الحرية لمختلف اصناف المجتمع من المثقفين والعمال والفلاحين كما تعطى المرأة موقعها وحريتها كل ذلك في اطار الحدود الإسلامية. قال تعالى ﴿لا إكراه في الدين﴾. قال تعالى ﴿يضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم﴾ وقال الامام امير المؤمنين عليه السلام ﴿ولا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرا﴾.

٣ - اللاعنف هو المنهج الاساس في الداخل والخارج كما قال تعالى ﴿إدخلوا في السلم كافة﴾ هذا هو الأصل في كل شيء وغيره استثناء نادر موقت.

٤ - يجب ان تحترم حقوق الانسان بكل دقة حسب ما قرر الدين الإسلامي الذي قد حافظ على حقوق الإنسان المتعارفة اكثر بكثير مما يدعى في جملة من بلاد العالم اليوم وعلى هذا الاساس لا توجد هناك احكام إعدام - إلا برخصة خاصة من القيادة العليا للدولة التي هي شورى الفقهاء - وإذا لم يروا حد من القيادة ذلك فلا يجري الإعدام حسب قاعدة (تدرأ الحدود بالشبهات) ويلزم كذلك تخفيض احكام السجن حتى تتدنى ارقام السجناء الى اقل مما هو موجود في ارقى دول العالم فإن السجن ليس هو الحل لمشاكل المجتمع وكذلك يلزم أن لا يكون هناك احكام بمصادرة اموال الناس باي شكل من الاشكال.

٥ - وبالنسبة إلى اشتراك بعض الناس من اصناف الشعب مع الحكومة السابقة وارتكابهم بعض الجرائم فيلزم على الحكومة الجديدة التي تجري عفواً عاماً للجميع كما يقول القران الكريم ﴿عفى الله عما سلف﴾. وقد عفا الرسول (ص) في حادثة فتح مكة وفي بقية الفتوحات الاسلامية عن كفار قريش وقال (اذهبوا فانتم الطلقاء) وكذلك مارس امير المؤمنين (ع) هذه السياسة في فتوحاته وحروبه، وقد ورد ذلك في حديث عن الامام الرضا (ع) ان حديث (الاسلام يجب ما قبله) يجرى على المسلمين اولى مما يجرى على غيرهم.

٦ - للأكراد والتركمان وامثالهم كامل الحق في المشاركة في الحكومة القادمة وكافة مجالات الدولة والامة فقد قال الله سبحانه: ﴿يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم﴾. ويقول الرسول (ص) لا فضل لعربي على اعجمي ولا لابيض على اسود الا بالتقوى).

٧ - ينبغي ان تتخذ الدولة القادمة سياسة الانفتاح والصداقة مع سائر الدول في سياستها الخارجية كما عمل الرسول (ص) مع غير المسلمين حتى المشركين ذلك، نعم يستثنى من ذلك بعض الكيانات التي احتلت دول المسلمين في فلسطين وافغانستان، حيث يجب على جميع المسلمين الدفاع عن ارض الاسلام، حيث ان المسلمين كالجسد الواحد.

٨ - المرجع الاخير في دستور الحكومة الاسلامية القادمة في العراق والذي يرسم السياسة العامة والخطوط العريضة هو: (شورى الفقهاء المراجع) كما قرره الإسلام، وكما قال الرسول الاكرم (ص): المتقون سادة والفقهاء قادة، ومن الواضح ان على الفقهاء المراجع التعاون والمشورة مع العلماء في الحوزات العلمية ومع المثقفين والاخصائيين وسائر اصناف الناس في كافة الحقول وهذا اصل من أصول الحكومة الاسلامية المبتنية على الشورى.

٩ - يجب على كافة المسلمين السعي لكن نجعل بلاد الإسلام دولة واحدة وذلك لان المسلمين امة واحدة، كما قال تعالى ﴿وهذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون﴾، وقد اسس الرسول الاعظم (ص) اساس الدولة العالمية الواحدة حيث توحدت في حياته (ص) تسع دول وتحت راية الإسلام على ما ذكره المؤرخون، وفي هذا القرن كانت الهند من لا لذلك كما ان اوروبا تحاول الوصول الى ذلك.

ومن الواضح ان تفكك الدولة الاسلامية ووجود الحدود الجغرافية بينها على الأسباب الرئيسية في تخلف المسلمين من جهة، وفي اشعال الحروب بينهم من جهة اخرى، وفي تقدم المستعمرين عليهم واستغلالهم من جهة ثالثة.

١٠ - يلزم حث المجاميع الدولية لن تقوم بالضبط الشديد على كل حكوة تريد ظلم شعبها فإن الانسان من حيث هو انسان لا يرى فرحاً بين ظلم اهل الدار بعضهم لبعض، وبين ظلم الجيران بعضهم لبعض، وهذا هو ما يحكم به العقل ايضاً. ولا يجوز في حكم العقل والشرع ان ندع اشباه موسيلين وهتلر وستالين يفعلون ما يشاءون بشعوبهم تشريداً او مطاردة ومصادرة للاموال وقتلاً بحجة انها شئون داخلية، فإذا اشتكى ابناء بلد عن الظلم الذي يعانون منه في وطنهم يلزم على المسلمين ان يرسلوا قضاة ومحامين ومفكرين ضمن مؤسسات حرة الى تلك الدول فإذا راوا صدق دعواهم انقذوا المظلوم بالوسائل المشروعة من براثن الظالمين.

آية الله المدرسي يصرح

طالب آية الله السيد محمد تقي المدرسي ، احد أبرز زعماء المعارضة الاسلامية في العراق ، بإنهاء الإحتلال العراقي للكويت ، وقال :

« انه لابد من انسحاب الجيش العراقي من الكويت ، لوضع حد للمأساة التي يعيشها ابناء المنطقة بشكل عام ، وابناء العراق بشكل خاص. » .

كما طالب سماحته بايقاف الحرب التي وصفها بالمدمرة وقال :

« ان الحرب اصبحت تطال المدنيين الأبرياء وتشن على البنى الاقتصادية والعسكرية للعراق ، وقد راح ضحيتها حتى الآن ربع مليون عراقي بين قتيل وجريح ، ولذلك فلابد من ايقافها فوراً » .

إلا ان سماحة آية الله المدرسي أضاف قائلا :

« ان توقيف الحرب لايعني بالطبع ان صدام حسين يصلح لقيادة العراق ، اوانه لابد من اعطاءه فرصة للبقاء في الحكم ، فالدكتاتور يجب ان يزول ، والدكتاتورية يجب ان تنتهي في العراق » .

وقال سماحته :

« ان صدام حسين قد اراق انهارا من دماء العراقيين وهو المسؤول عن كل هذا الدمار الذي أعاد بالعراق خمسين عاما للوراء ، الا ان هناك طرقا اخرى لإسقاط هذا الطاغوت ، وليست الحرب بالضرورة هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك » .

وبشأن الحديث عن الترتيبات الأمنية قال سماحة آية الله المدرسي :

« ان اية ترتيبات لهذه المنطقة يجب ان يتولاها ابناء المنطقة الكرام ، فهم اصحاب هذا الحق ، وهم الذين يجب ان يتولوا امورهم ، ويمارسوا دورهم ، ويحافظوا على مصالحهم » .

وقال سماحته :

« ان غياب الدور الشعبي في العراق هو الذي أودى بالمنطقة الى اتون هذه المأساة وان تغييب هذا الدور سيجعلنا في وضع يمكن ان تتكرر فيه مثل هذه المأساة في اي يوم ... » .

مكتب آية الله السيد محمد تقي المدرسي

٢١ / ٢ / ١٩٩١م ٧ شعبان ١٤١١هـ

شعارات ثورية

حينما تنعدم الحريات العامة ، وحينما لاتعرف السلطات الحاكمة غير تكميم الأفواه منطلقاً تتعامل به مع فئات الشعب ، فان الأخير يتجه الى ممارسة كافة الوسائل والأساليب التي يعبر من خلالها عن رايه ويفصح عبرها عما يجول في خاطره . وليست الاحداث التي جرت ولاتزال تجري وقائعها في بلاد عديدة من العالم مثل الجزائر ، تونس ، الصومال ، جنوب أفريقيا ، وفي ارض فلسطين المحتلة إلا صورة لنموذج واحد من أساليب الشعوب في مواجهة الاستبداد والطغيان .

في الخليج حيث تنعدم الحريات بصورة عامة ، وحرية الرأي بشكل خاص ، تلجأ عامة الناس إلى انتهاج أساليب عديدة للتعبير عن رأيها في مجالسها الخاصة وبطرقها ايضاً ، واذا تمادت حالة القهر فأنها تلجأ الى بعض الأساليب الثورية للتعبير عن رأيها .

في الأزمة الأخيرة لم تتمكن شعوبنا في الخليج من ابداءرأيها وموقفها ، حتى صارت الحرب ، وكان الكل ينتظر انها ستكون بداية واطمئنان ، لكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت اجهزة الاستخبارات المهيمنة على الاوضاع الداخلية في كافة دول مجلس التعاون .

ولكن باعتبار أن الازمة وصلت الى حد الحرب ، فقد خلق رأيا عاما في وسط شعوب المنطقة ، بداء يبرز بوضوح من خلال عدد من المظاهر ، وقد استفاقت مؤخراً اجهزة الأمن في البحرين في صبيحة أحد أيام الاسبوع الثاني لإندلاع الحرب لتقرأ الشعار الآتي فوق مبنى وزارة الإعلام : يسقط بوش ، يسقط آل سعود يسقط آل خليفة ...!

وبغض النظر عن رأينا وموقفنا حيال مثل هذه الشعارات لكنها تبقى ظاهرة تستحق التوقف منا لدراسة خلفياتها ومدى المعاناة التي تعيشها شعوبنا في ظل الاستبداد والطغيان الذي يلف الحياة بصورة عامة في دول مجلس التعاون الخليجية ، بل انها ربما توحي لنا بأنها بداية حقيقية لإرادة شعبية ما نحو التغيير ، فهل ستكون أم تلجأ السلطة الى احتواء هذه النهضة بعددٍ من التغييرات والاصلاحات الجذرية في الحياة السياسية للشعب .

ولعل اختيار مبنى وزارة الإعلام لتكون جدرانها هي حاملة هذا النمط من الشعارات تعطى اكثر من مدلول ، وابعد من رمز ، تفهمها في الدرجة الأساسية السلطات الحاكمة وشعوب المنطقة التي قامت بتدوين أحرفها رغم الأجواء البوليسية الحاكمة .

حرب وتسفير

عند الازمات الحادة ، وبالذات حينما تصل الامور الى حد الحرب ، وكون الدولة ـ اية دولة ـ طرفاً في النزاع ، عادة ما تلجأ الى تغيير سياستها الداخلية بما يضمن لها المزيد من التلاحم ورص الصفوف لمواجهة الطرف الآخر ، حتى تتمكن من انزال أفدح الخسائر به ، ولتحافظ بذلك بالدرجة الأساسية على وحدتها

وتماسكها الداخلي الذي من شانه ان يفوت على الأعداء فرصة استغلال الثغرات والتناقضات التي تعصف بجدار العلاقة القائمة بين السلطة من جهة ، وشعبها من جهة ثانية .

دول الخليج برمتها تدخل حرباً خطيرة لشموليتها ولنوعية ادوات وآليات الفتك والدمار المستخدمة فيها ، وكان الجميع ينتظر من بعض مسؤولي الدول الخليجية ان يلتفتوا الى شعوبهم بغير اداة القمع والإكراه المعمول بها غالباً عند كافة السلطات الحاكمة في الخليج فيما يرتبط بتطلعات شعوبها ومساعيها نحو تحسين وتطوير اوضاعها الداخلية والخارجية .

بل كان الأمل مفرط في ان تغير بعض تلك السلطات سياستها الداخلية ومنهجها في التعاطي مع شعبها بحيث تنبذ الفترات الماضية على الاطلاق حتى في أخطر الأمور إنسانيّة ، ففضلاً عن عدم سماح تلك السلطات الى شعوبها بحرية التعبير عن رايها ، فإنها لم تتخذ اية مبادرة تذكر في إتجاه السجناء والمعتقلين خاصة ذوي الراي والمعتقد منهم والذين تغص معظم السجون بهم .

صحيح اننا ندفع باتجاه ان تتمكن شعوبنا الخليجية من نيل كافة حقوقها وحرياتها وابسطها المقدرة على التعبير عن رايها فيما يرتبط بهذه الحرب ، لكننا نقف أكثر لما تقتضيه ابسط المبادىء الانسانية خاصة في مثل الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة مع مجاميع السجناء والمعتقلين الذين تنعدم اسباب الحماية لهم الآن رغم ان كافة بلاد الخليج مهددة بسقوط حمم الصواريخ المتعددة الاشكال والاحجام عليها وفي اية لحظة .

وتفيد بعض الانباء الخاصة لمجلة الثورة الرسالية ان المعتقلين والسجناء في سجون البحرين قد أضربوا عن الطعام في مطلع العشرة الثانية من شهر فبراير ، يطالبون من خلاله بعدة أمور يفترض انها من ابسط حقوقهم المشروعة وهم في السجن ، هذا اذا ما اعتقدنا بصحة المبررات والادعاءات التي ترفعها السلطة في حق غالبية المعتقلين والذين هم في غالبيتهم العظمى سجناء راى وعقيدة ، وجملة هذه الأمور تتلخص في تحسين اوضاعهم الصحية والمعيشية في داخل السجن ، والثاني رفع قيود المراقبة المشددة عنهم في حال لقاءاتهم بذويهم ، والثالث تزويدهم بالصحف والمجلآت لمتابعة تطورات الحرب .

بطبع الحال السلطة لم تستجب لأي من مطالب السجناء لحد الآن وهذا ليس بالامر الغريب بالنسبة للسلطة الحاكمة في البحرين ، لكن الامر الاكثر خطورة هو تفكير السلطة بنفي المعتقلين الـ ٧٣ الى خارج الوطن ، إذ تفيد المعلومات الواردة من داخل البحرين ان السلطة قامت باستدعاء أولياء امر المعتقلين وطالبتهم بقبول قرار تسفيرهم والتوقيع على وثيقة القبول بذلك الأمر . الاّ انهم قد رفضوا هذا الطلب ولم يوقعوا على اية وثيقة ترتبط بموضوع هذا الطلب .

ان السلطات الحاكمة في البحرين لم تكتف بمنع الحريات وعدم إعطاء المواطنين سيما المعتقلين منهم حقوقهم المشروعة التي تقرها كافة الاعراف الانسانية والدولية ، ولم تكتف بممارسة المزيد من الاذلال بكافة الوانه بحق المواطنين ، وانما تعدت ذلك الى التفكير في نفي وابعاد عدد من المواطنين ، وهذه بادرة خطيرة لم تحدث في اي من بلاد العالم خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين مهما كانت مستويات الخلاف والاختلاف بينها وبين اي من شرائح المجتمع . انها الماساة التي يعيشها شعب البحرين طوال سنوات القهر والاستبداد للأسرة الحاكمة ، فرغم اجواء الحرب لكنها بدل أن تعطى الفرصة للشعب ليبدى تلاحمه وتماسكه ، تفكر في ابعاد ونفى عدد من المواطنين حيث لايمكن تبرير ذلك ابداً

أرقام الحرب برسم التأمل

لقد أحدثت الحرب أضراراً وتحولات اقتصادية وسياسية وبيئية خطيرة ولكي تقف عزيزي القارىء ـ على حجم هذه الاخطار ـ اليك الارقام المذهلة الآتية :

١/ اثر الحرب تفاقمت الازمات السياسية والاقتصادية أكثر فاكثر فقد شهدت الميزانية الأمريكية عجزاً ضخماً لعام ٩٠ـ٩١م يُقدر بـ ٥٠٠ مليار دولار .

٢/ تشارك طائرة B.52 في الحرب وهي قاذفة استراتيجية ، ودخلت الخدمة في عام ١٩٢٥م واستخدمت في فيتنام واليوم في الخليج وهي مزوّدة بـ ٤ رشاشات عيار ١٢,٧ ملمم في ذيلها ، وموجهة بالرادار ، وزُوِّدت بأجهزة كشف الأشعة تحت الحمراء . ومزودة بـ ٨ محركات . وبسرعة ٩٥٧كم في الساعة ، ومداها ١٢ الف كم بدون التزود بالوقود . وتحمل ١٢صاروخاً" كروز " و٤ قنابل زنة الواحدة ١٠٠٠كلغ اضافة الى ٢٢٦٥٠٠ طناً من القنابل الأخرى ورشاش ٢٠ملم . وقد شاركت هذه الطائرة في القصف المكثف على بغداد وتدمير المنشآت الحيوية فيها .

كما تشارك ايضاً طائرة " الشبح " التي زُوِّدت بأدق واحدث الأجهزة الإلكترونية التي توّصل اليها العلم العسكري . حيث أن الطائرة مزودة بقنبلتين موجهتين فلا يكشفها الرادار لإضافة بعض المواد الخاصة التي تحول دون تشخيصها من قبل الرادار . إضافة الى طائرةF.15 التي كان لها صيتاً في عمليات القصف المكثفة على العراق .

٣/ تلتزم القوات الأمريكية فقط بـ٣٠ مليار دولار كتكلفة ثابتة لها من مجموع تكلفة الحرب التي يُقدَّر بـ ٨٠ـ٩٥ مليار دولار .

٤/ على اثر الاجتياح العراقي للكويت تعاقدت السعودية على صفقة مع أمريكا تُقدّر بـ٢٠ مليار دولار .

٥/ تدفع دول الخليج " مجلس التعاون " ١٠٠ مليار دولار في حين أن عائدات السعودية والأمارات لن تزيد هذا العام عن ٦٠ مليار دولار بشرط إذا بقيت اسعار النفط كما هي " ٢١ دولار " وهذا يعني أن هذه الدول ستستعين باحتياطياتها . وقد بلغ عجز السعودية لعام ٩٠م مامقداره ١٥ مليار دولار .

٦/ تفيد التقارير الاقتصادية بأن بنك الخليج الدولي ، اوفشور قد أعفى ٤٥ موظفاً من أصل ٢٥٠ في سبيل معالجة الوضع المالي الصعب الذي يُعاني منه المصرف إثر اجتياح العراق للكويت . والجدير بالذكر ان البنك المذكور يبلغ رأس ماله مليار دولار . ولايخفى أن كل يوم تنفق الدول المتحالفة مبلغ مليار دولار من أجل سير العمليات الحربية .

وقد شاركت الدول المتحالفة في

هذه الحرب بكل ماتملك من الأسلحة التقنية المتقدمة التي توصلت اليها الصناعة العسكرية . ومن جانب آخر فقد أحضر العراق اكثر الأسلحة البرية دقة وبكل مايمتلك من القوة الجوية سواء ادخلها في الخدمة أم لم يُدخلها .

٨/ تبلغ الدول المتحالفة ٧٤٠ الفاً على الحدود من جهة العراق ، والكويت من جهة أخرى ، وتوزعت الدول المتحالفة بأعدادها وعدتها على النحو التالي :

الولايات المتحدة الأمريكية : تتألف القوة الأمريكية في الخليج من ٤٧٠ الف جندي (بينهم ٣٠ الف مجندة) من سلاح الجو والبر والبحر المتمركزة في الأراضي السعودية ، مع ٥٠ سفينة حربية ، وثلاث حاملات للطائرات تبحر في الخليج والبحار المجاورة . وهذه القوات مجهزة بـ١٠٠٠ دبابة و٢٠٠٠ ناقلة جنود و١٥٠٠ مروحية واكثر من١٣٠٠ طائرة . ووصلت ثلاث حاملات طائرات أخرى مع مجموعاتها القتالية (بين ٢٠ـ٥٠ سفينة حربية) الى الخليج . مع مئة الف أو يزيدون من الجنود .

اما بريطانيا : فتنشر ٣٥ الف جندي بر على الجبهة . وهذه القوة مجهزة بـ ٤٤٥ مدرعة بينها ١٦٣ دبابة ثقيلة و٦٤ مدفعاً من عيار ١٥٥ملم ، و١٢ بطارية صواريخ مضادة للطائرات . وتشكل القوة البحرية البريطانية نحو ٢٠٠ وحدة مجهزة بنحو ٧٠ مطاردة وقاذفة (عدد منها متمركز في البحرين) وبنحو ٤٠ مروحية .

واما فرنسا : فبتاريخ ٩١/١/١٥ يتواجد في المنطقة نحو ٢٠ الف جندي فرنسي ينتشر ١٠ آلف منهم في السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة و٢٤٠٠ منهم على متن ١١ سفينة في الخليج والبحر الأحمر . وقد وصل قبل الخامس عشر من كانون الثاني ٩١م ٣٣٠٠ جندي اضافي . وهذه القوات مجهزة بـ ١٦٠ مصفحة و١٨٠ في طريقها للخليج ، و١٨ مدفعاً من عيار ١٥٥ملم و١٢ مروحية قتال ، و٦ مطاردة قاذفة .

٨/ واما باقي الدول فتاتي مشاركتها بالشكل الآتي :

كندا : سيرتفع عدد قواتها في الخليج بعد وصول التعزيزات الى ١٨٣٠ جندياً مجهزين بثلاث سفن حربية و٢٤ مطاردة قاذفة متمركزة في قطر .

ايطاليا : شاركت بـ ٨٥٠ جنديا على متن خمس سفن حربية .

اسبانيا : شاركت بـ ٥٠٠ جنديا على متن فرقاطة وحراقتين .

هولندا : شاركت بـ ٤٠٠ جندي على متن فرقاطتين .

بلجيكا : جاءت بـ ٤٠٠ جندي على متن أربع سفن .

اليونان : جاءت بـ ٢٠٠ جندي على متن فرقاطة في البحر الأحمر .

استراليا : جاءت بـ ٦٠٠ جندي على متن ثلاث سفن حربية .

تشيكوسلوفاكيا : جاءت بوحدة عسكرية من ١٧٠ جندياً متخصصين في الحرب الكيميائية .

الأرجنتين : ارسلت ٣٠٠جندي على متن سفينتين حربيتين

بولندا : ارسلت سفينتين حربيتين وفريق طبي مكون من ١٣٠ شخصاً في السعودية .

٩/ اما دول العالم الثالث فجاءت بالتالي :

مصر : ارسلت ٣٥ الف جندي اضافة الى كتيبة من ٦٠٠ مظلي في ابو ظبي ومجهزين بدبابات وقطع مدفعية مضادة للطائرات .

سوريا : أرسلت نحو ٢٠ الف جندي و٣٠٠ مصفحة الى السعودية و٨٠٠ جندي في الامارات .

المغرب : جاءت بـ ٨٢٠٠ جندي للسعودية اضافة الى ٥٠٠٠ جندي تواجدوا في ابو ظبي بموجب اتفاقات دفاع .

باكستان : جاءت بنحو ١٠,٠٠٠ تمركزوا في شمال السعودية .

بنغلاديش : بعثت بأكثر من ٢٥٠٠ جندي في شمال السعودية .

السنغال : أرسلت ٥٠٠ جندي للسعودية .

النيجر : أرسلت ٥٠٠ جندي للسعودية .

سيراليون : أرسلت ٢٠٠ جندي للسعودية .

السعودية : تتألف القوات العاملة تحت العلم السعودي من ٧٦,٥٠٠ جندي في الجيش السعودي . ونحو ٤٠٠٠ جندي كويتي تمكنوا من مغادرة الكويت بعد الثاني من آب اغسطس . وقوة أخرى مشاركة مؤلفة من ١٠,٠٠٠ جندي في " درع الصحراء " مكونة من الدول الست في مجلس التعاون الخليجي .

شعوب العالم والحرب

عند بدء ازمة الخليج ، وقبل نشوب الحرب لم تكن لأحد القدرة على تحديد ردود الفعل الشعبية المكنة من حيث تأييدها أو معارضتها لأي من أطراف الأزمة ، وإلى أي حدٍ من التعبير عن الموقف ستذهب اليه هذه الشعوب ، أما بعد وقوع (الحرب) ، فقد حددت الكثير من الشعوب موقفها .

الأمر الهام في موقف الشعوب انه موحّد باتجاه (لا للحرب) ، وعلى غير عادة انقسام المواقف للأجهزة الرسمية ، ربما لان الشعوب لاتنظر الى مثل هذه الأحداث بمثل ما تنظر اليه الانظمة السياسية من تحقيق المصالح والمكاسب والمغانم ، بل ان موقف الشعوب يعبر دائماً عن ضميرها ووجدانها وهو أنقى من أن تشوهه قضايا المصالح السياسية الرخيصة ، التي من أجل تحقيقها تقوم بعض السلطات بممارسة كافة الوان القهر والفتك والبطش ، وحتى القتل ، ولن يعترضها أو يساعد في عدم امكانية تحقيقها .

(لا للحرب) شعار عريض رفعته شعوب عديدة في العالم ، ولازالت تواصل تنديدها واستنكارها لاستمرارها ، ففي الجزائر وحدها خرجت اكثر من تظاهرة ومسيرة ضمت عشرات الآلاف من المواطنين الذين شجبوا الحرب وآثارها المدمرة ، وفي فرانسيسكو خرج اكثر من ٥٠ الف متظاهر . وفي " لوس انجلس " خرج ٢٠ الف متظاهر ، وقد تجمع في حديقة " لافييت " بواشنطن زهاء ١٥ الف مندد بالحرب . وفي بريطانيا خرج عدة آلاف لذات الهدف .

اما في العاصمة الأسبانية " مدريد " فقد خرج ٥٠,٠٠٠ متظاهر . وفي مدينة " فرانكفورت " الألمانية تظاهر الآلاف أمام القاعدة الجوية الأمريكية ، تنديداً بالحرب .

وكذلك في اليابان تظاهر المئات من الناس ضد نشوب الحرب وضد مشاركة اليابان بالإمداد المالي لدعم القوات المتحالفة . كما تظاهر في طهران الآلاف من المواطنين ضد الحرب القائمة .

واعتصمت في " عمان " أمام السفارة الأمريكية ٥٠٠ إمرأة تندد بأمريكا وقصفها المتواصل للأحياء المدنية في بغداد والمدن المجاورة لها ، وشعوب غيرها ، الأمر الغريب ان شعوب الخليج لم تعبر عن رأيها وموقفها لحد الآن عن الحرب !

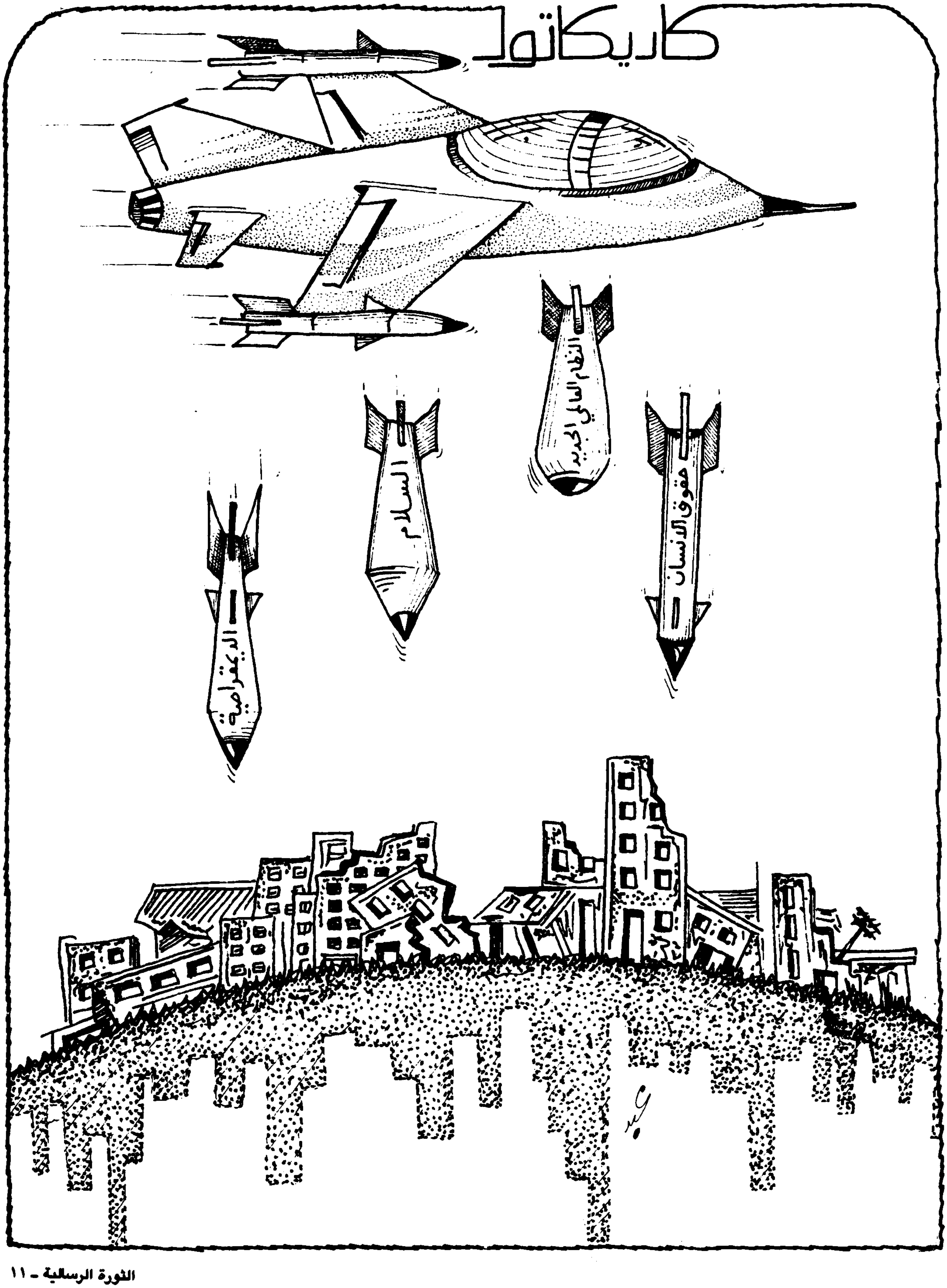
كاريكاتور
النظام العالمي الجديد
السلام
حقوق الانسان
الديمقراطية

حرب النفط والمصالح

التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ، بات مثيراً للدهشة والتساؤل لدى الكثيرين ، الا ان الدهشة تزول حين نعلم انه احد تجليات « مبدأ بوش » في السياسة الخارجية ، الرامي لتحقيق المزيد من السيطرة والاستئثار ، خاصة بعد سقوط الشيوعية في العالم ، وبروز المعارضين والمنافسين بطرق غير الحرب الباردة مع الإتحاد السوفيتي .

ان هذا الحشد الهائل ، رغم انه جاء بعد الاجتياح العراقي للكويت ، وتحت مبرره إلا أنه في الحقيقة ليس كذلك أبداً وانما للتواجد الامريكي في المنطقة مبررات وأسباب اخرى كثيرة ، تتجاوز طموحات وتطلعات القضاء على الحكم العراقي ، فضلاً عن أن هناك أهداف يراد منها حسم التنافس مع الأطراف الأخرى ، باتجاه المصلحة الامريكية ، ومسألة العراق لاتتعدى كونها تجاوزاً قام به صدام حسين للخطوط الامريكية الحمراء ، وهو الأن يدفع ضريبة هذا التجاوز .

مبدأ العسكرة

ان قضية الأمريكيين لاتكمن في القضاء على صدام حسين بسبب غزوه للكويت وتجاوزه الخطوط الحمراء ، اذ انهم كانوا في المنطقة قبل الأزمة الراهنة ، وطروحاتهم ومشاريعهم ، ليست وليدة الثاني من آب (أغسطس) وانما منذ زمن أبعد من ذلك ، وأنهم خلال حقبة الثمانينات ـ رغم قلة التحديات حينها ـ قرروا عسكرة منطقة الخليج والجزيرة العربية ، كبديل اساسي ومهم عن ايران ، التي خسروها بسقوط شاه ايران ، بل ان صحراء الجزيرة العربية كان مقرراً الا تُخسر وتفقد ، بل يجب استغلالها استغلالاً كافياً لتحقيق مبدء العسكرة ، وبهذا اعتبرت العربية السعودية جزءاً من الأمن القومي الأمريكي ، ولهذا ايضاً انتشرت عشرات القواعد العسكرية طول المنطقة وعرضها على شكل دائرة متقاطعة الأقطار ، من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، لاتعد ولاتحصى .

ويكفي من باب التمثيل فقط ، ان عدد الخبراء الأمريكيين في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، زادوا على ٣٠ الف خبير عام ١٩٨٨ ، كلهم خبراء عسكريون ، مهمتم الأشراف على ادارة وتدريب القوات المحلية وانشاء المدن العسكرية .

وفي العربية السعودية فقط هناك اربع مدن عسكرية ضخمة ، تعتبر من أكبر المدن العسكرية في العالم هي : مدينة خالد العسكرية في حفر الباطن (شمال شرق السعودية) ، مدينة أسد العسكرية في الخرج وسط البلاد ، مدينة خميس مشيط على الحدود مع اليمن ، مدينة تبوك العسكرية شمال غرب البلاد .

وتشكل هذه المدن مع كل من القواعد العسكرية في مصيرة (عمان) ، والجفير ، والمحرق ، والصخير (البحرين) ، والظهران وجدة والجبيل وينبع (السعودية) ، تشكل دائرة عسكرية مهمتها الاساسية تأمين الحماية المناسبة لحقول النفط ، اضافة الى استقبال وجلب المزيد من منتوجات الصناعة العسكرية ، الغربية ، الأمريكية والأوروبية ، في صفقات ضخمة ، التي يكون عائدها الأقتصادي والعسكري هو لصالح الامريكيين ، وهذا ليس بحاجة الى تفصيل ودليل ، حتى أن المنطقة باتت ثكنة عسكرية ضخمة ، تستقبل كل ماهو جديد في عالم الصناعة الغربية ، وتكاليفها تعد بالمليارات .

وفي هذا المجال ، فان الأمريكيين ، وكما تؤكد مقولاتهم وتقريراتهم ليسوا بحاجة الى عملية غزو عراقية لكي يتواجدوا عسكرياً في الخليج ، بدليل أنهم تحدثوا عن أهمية تواجد مكثف في هذه المنطقة ، قبل الغزو بسنوات ، بل مع مجيء جورج بوش الى سدة الرئاسة في البيت الأبيض ، وان مبدأ بوش في الحقيقة هو التدخل العسكري مع اختيار الزمان والمكان ، كما جرى في «بنما» .

ويقول تقرير وضعه عدد من الخبراء العسكريين الأمريكيين عام ١٩٨٨ سمي بـ « الردع المميز » « ان صراعات العالم الثالث وان كانت أقل من حرب أمريكية ـ سوفيتية الا انها يمكن أن تحطم قدرتنا على الدفاع عن أكثر مصالحنا حيوية ،« في أكثر المناطق حيوية مثل

الخليج والبحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهادي » ، بالتالي ـ بموجب هذا التقرير ـ « فلا خيار أمام الولايات المتحدة سوى التدخل ، فلا السلبية ولا عدم المبالاة ستحمي المصالح القومية الأمريكية » !

ويمضي هذا التقرير في تحديد الثوابت الأستراتيجية الأمريكية التي لاتتغير فيقول :

١/ علينا أن نحتفظ بمزيج من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية القادرة على البقاء وعلى قدرات للقيادات والتحكم ، يمكنها في كل الظروف ان تردع هجوما نووياً واسع النطاق ويهدف الى ازالة قواتنا النووية وأهداف أخرى .

٢/ سنحتاج الى انتشار متقدم للقوات في بعض المناطق الحرجة والمعرضة للتهديد ،(والتي منها الخليج بالطبع) .

٣/ سنحتفظ على سبيل التعزيز بقدرة نشطة على الحركة ولقوات للاحتياط داخل الولايات المتحدة » . ويؤكد هذا التقرير ، الصادر عن لجنة« الاستراتيجية المتكاملة الطويلة الأجل » ، والتي يعتبر « هنري كيسنجر » وزير الخارجية الأسبق ، و « زبجينيو بريجنسكي » مستشار الرئيس الأسبق للأمن القومي ، هما من أبرز أعضائها اضافة الى عدد من الخبراء العسكريين السابقين ، على ضرورة تحقيق ما أسماه بـ «الأهداف القومية » التي حددت في بعض الأمور الآتية :

١/ استمرار بقاء الولايات المتحدة كدولة حرة ومستقلة ، دون مساس بقضاياها الأساسية ، أو مؤسساتها وشعبها .

٢/ عالم مستقر وأمن متحرر من الأخطار الرئيسية التي تهدد المصالح الأمريكية .

ان الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها هنا هي أن الأمريكيين يرون ضرورة تحويل العالم حتى يكون محافظا على المصالح الأمريكية ، سيدا ينبغي أن تجيّر كل طموحات الشعوب ـ بالخصوص شعوب العالم الثالث ـ لطموحاته .

وبموجب هذه النظرة (الأستعلائية) ، التي تتسم بحالة من الوصاية ، أكد تقرير أخر ، على ضرورة التواجد العسكري في منطقة الخليج ، على أساس أنه جزء من الأمن القومي الأمريكي ، وان هذه المنطقة في حاجة ماسة للحماية الأمريكية ، بل ان هذه المنطقة ـ بموجب التقرير ـ لايمكن لها أن تتقدم الا في ظل الحماية .

وجاء في هذا التقرير الذي أصدره معهد واشنطن للدراسات وقدمه في شهر اكتوبر ١٩٨٩ الى الرئيس جورج بوش ، كمبادىء استراتيجية جديدة للرئيس الجديد ، « ضرورة الحفاظ على مصلحة الدول العربية الصديقة للغرب ، مصر والسعودية والأردن » يوضح الأخطار التي تهدد مصالح أمريكا في الخليج والتي أهمها « الحركة الأسلامية والتطرف العراقي والأتحاد السوفيتي » ، بعد هذا يؤكد بأن الموقف الذي يفترض أن يتخذه الرئيس بوش ان يبحث عن المصالح في هذه المنطقة وهي :

١/ المصلحة الأقتصادية ، المتمثلة في النفط ، كمادة اساسية لتحريك آليات التصنيع الأمريكي والغربي ، وثانياً في كون منطقة الخليج سوقاً مهمة لتصريف البضائع الغربية بالخصوص الأسلحة !

٢/ المصلحة الأستراتيجية العسكرية وهو ضمان ولاء أنظمة الحكم كي تكون الأرض موقعاً للآلية العسكرية الأمريكية لمواجهة المنافس التاريخي لواشنطن وهو (الأتحاد السوفيتي) .

ويمضي التقرير في عرض الأستراتيجية الأمريكية في الخليج حيث يؤكد على « مواصلة دعم أمن دول الخليج العربي بناءاً على ما تم تحقيقه مؤخراً في التعاون الدفاعي ، فهناك الى جانب استمرار حاجة دول الخليج لمساعدة أمنية من الولايات المتحدة ، احتياج أمريكي الى تقوية قدرتها على الردع والدفاع ضد أي تهديد محتمل عن طريق زيادة المساعدات الحالية والحفاظ على مستوى مناسب من التواجد البحري في الخليج » .

وحول ضرورة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة يؤكد التقرير على النقاط التالية :

١/ الاحتفاظ بعلاقات تزويد دول الخليج بالسلاح في اطار حاجتها الشرعية للدفاع في اطار الحد من سباق التسلح والحفاظ على أمن اسرائيل ، يجب وضع ضمانات كافية على نشر الاسلحة الحساسة ! وان يتم الأتفاق بين المجلس التنفيذي والكونغرس على عدم استخدامها ضد اسرائيل لتقليل الخطر على أمنها .

٢/ الاستفادة مما حققته الولايات المتحدة في برامج التعاون للدفاع ويتضمن ذلك الأحتفاظ بالأواكس والاسلحة الأمريكية الأخرى في المنطقة ، وعلى الأدارة الجديدة دعم ذلك النجاح بمزيد من التدخل العسكري الأمريكي في أثناء انشغال دول الخليج بأمر التهديد الخارجي لمصالحها .

٣/ الأحتفاظ بالقوات البحرية الأمريكية ،فيجب أن تدرك واشنطن أن العرب سيحاولون التقليل من الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، لكن يجب على أمريكا الأحتفاظ بوجود بحري للدفاع عن حرية الملاحة وحماية المصالح الأمريكية في الخليج الى ان تستعيد المنطقة استقرارها .

٤/ تشجيع دول الخليج على التركيز على مصالحها في الخليج وعدم الأهتمام بالصراع العربي الأسرائيلي !

من هنا نعود الى التأكيد بأن الأمريكيين يخططون ويؤكدون على عملية تواجد عسكري أمريكي في منطقة الخليج ، وحتى تلك السفن التي جاءت لحماية ناقلات النفط الكويتية أبان الحرب العراقية ـ الأيرانية التي وصلت نيرانها الى ناقلات النفط في الخليج ، هذه السفن وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب بين ايران والعراق ، لم تخرج من مياه الخليج ، الى وقتنا الحالي ، الأمر الذي يؤكد بأن الأمريكيين ينظرون الى الخليج كمنطقة نفوذ لهم لايحق لأحد منافستهم ، وهم يرغبون في عملية هيمنة

وسيطرة على الأرض ، (بنفطها وصحرائها) .

بالتالي فان التواجد الحالي ليس في مواجهة العراق وحسب بل ان خطوة العراق كانت منتظرة بالنسبة لهم ، ولو لم يقم صدام حسين بعمليته ، لاستغلت أمريكا وضعه العسكري ومضت بالتلويح بكونه خطراً محتملاً في المستقبل ، ومن ثم تقوم هي بالتدخل العسكري ، وهذا ما يفسر الحملة الأعلامية والضجة التي افتعلتها واشنطن ـ قبل الأزمة ـ حول قوة العراق العسكرية وما اطلق عليه بـ « المدفع العملاق » ، بالأضافة الى التأكيدات المتكررة التي تطلقها واشنطن الى حكام الخليج بأنها على استعداد تام لحمايتهم تجاه أي خطر محتمل .

ورغم أن الأمريكيين ـ وحلفائهم الغربيين ـ كانوا وراء قوة العراق ،وتسلحه ، لكنهم رأوا فيه بعد انتهاء حربه مع ايران خطراً على مصالحهم الأستراتيجية في المنطقة ، ويناقض ما تطمح اليه من سيطرة عسكرية تامة على الخليج ، كأرض وشعوب ومقدرات .

اضافة الى ان السيطرة على البترول تتعدى كونها مسألة اقتصادية ، بل هي مهمة لتحقيق مصداقية القوة الأمريكية وهيبتها كقوة عظمى في هذا العالم ، بعد انتهاء الحرب الباردة وانحسار المنافس التقليدي (الأتحاد السوفيتي) .

التدمير الامريكي

من هنا كان الاجتياح العراقي للكويت ، وتهديداته للعربية السعودية ، انتهاكاً صريحاً ، وتحدياً واضحاً لـ « الخطوط الحمراء » الامريكية ، الموضوعة على النفط وصحراء الجزيرة العربية ، وقد أخطأ صدام حسين حساباته ، حين قام بالعملية ، في وقت انحصر الصراع الدولي البارد بين موسكو وواشنطن ، رغم دقة حساباته ونظرته للواقع العربي والاسلامي ، الذي يعيش حالة واضحة من التمزق والتفكك ، فالولايات المتحدة التي تعيش حالة من الانتعاش لوصولها الى حالة انتصار على المنافس الآخر ، وأنها اصبحت القوة الاولى بلا منازع ولا منافس ، حقيقي يذكر ، لهي على استعداد تام لتصفية كافة الحسابات مع اي طرف يحاول مس هذا الكبرياء وخدش ذلك الانتصار ، كائناً من كان .

لذلك وبعد ايام قلائل من الغزو العراقي الى المنطقة بأساطيلها وجيوشها التي تقدر بـ « ٤٦٠ الف عسكري » ، وبمنطق الدولة الأقوى تتحدث عن الخليج نيابة عن أهله ونيابة عن حكامه ، ودون وضع ادنى حساب لأحد .

يقول وزير الدفاع الامريكي ديك تشيني قبل خمسة اشهر من الأزمة « انني لأذهب الى ان الخليج والجزيرة العربية واحدة من المناطق ذات الاهمية الحاسمة بصورة مطلقة من وجهة نظر مصلحة الولايات المتحدة ومصالح الحلفاء ، الى حد وجب علينا ان نكون مستعدين للتعامل مع الأوضاع الطارئة في هذا الجزء من العالم ، بما في ذلك احتمال ان نضطر يوماً لنشر قوات امريكية ضخمة هناك للتعامل مع مثل هذا النوع من الاحداث » .

□

إن أي تفكير لايأخذ بعين الاعتبار شعوب الخليج وحقها في تقرير المصير ، وصناعة نهضتها ونمائها ، فإنه تفكير لايمكن أن يستمر أو ان يحقق أياً من الطموحات التي تحملها ذات الشعوب

□

ورغم تكرار ان العملية دفاعية بحته الا انهم تحدثوا واضافوا بأنهم على استعداد تام لمهمات آخرى كما كان يقول الجنرال بويل رئيس الاركان « من الواضح ان الرئيس قدم لنا الاجابة الصحيحة . تلك هي المهمة المبدئية لهذه القوات . ونحن مستعدون لمهمات آخرى قد نكلف بها ، ولكنني لا اريد ان ادخل في تكهنات حول تلك المهمات المحتملة التي يمكن ان تكون »... بمعنى ان مهمات القوات متعددة تتجاوز الدفاع عن السعودية ، او حتى ضمان المصالح النفطية هناك !

وبعد ذلك ظهرت تصريحات ـ كما نشرت صحيفة نيويورك تايمز ١٢/٨/١٩٩٠م « بأن ادارة بوش تعترف بأن القوة الاميركية ستبقى بطريقة او بأخرى ، طالما لابد للاقتصاد العالمي من أن يشرب النفط ليعيش . لقد قال مسؤول كبير لنا : اننا في مواقعنا هناك لاقامة طويلة » !

ثم ظهرت تصريحات تقول بتحرير الكويت !

والأدهى ماقاله جيمس بيكر حين اكد بأن قواته جاءتلتحقيق الديمقراطية في منطقة الخليج ، وذلك بعد أيام من الأزمة .

الا أن كل ذلك كانت مقولات نفطية فقط ، لاتتعدى الالفاظ ، اذ ظهرت حقيقة النوايا الاميركية ، فلا الدفاع عن السعودية ، ولاتحرير الكويت ، ولاتحقيق الديمقراطية في الخليج هما الدوافع الرئيسية للتواجد الامريكي في المنطقة . اذ أن كل ذلك لايقتضي الهجمة الشرسة على العراق ، ولاتدمير المرافق الحيوية والاقتصادية العراقية ، التي تكشف حقيقة النوايا الاميركية المبيتة تجاه العالم الثالث .

والنوايا الاميركية تجاه العراق كانت واضحة خلال الايام الأولى من الأزمة ، بل نكاد نقول قبل عملية صدام حسين في الكويت ، حين روّجوا لوجود اسلحة تدميرية في العراق ، وذلك لانهم لايريدون للعراق لدولة من العالم الاسلامي أن تكون قوة تمتلك مليون عسكري قادر على حمل السلاح ، مما يهدد المصالح الامريكية وأمن اسرائيل للخطر .

في ٢١/٨/١٩٩٠م اي بعد ثلاثة اسابيع من احتلال الكويت نقلت صحيفة « ايرفورس تايمز » الاسبوعية المتخصصة في شؤون السلاح الجوي عن مراسل لها في البنتاغون قوله : « ان باستطاعتنا ان ندمر بغداد بالاسلحة النووية فنحوله الى زجاج مهشم » ونعود ونرتدي ثياب التزلج على الجليد ».

وهذا ربما يدلل على وجود الاسلحة النووية في الجزيرة العربية ، التي منها تنطلق العمليات الحربية ضد العراق ، والتي أطلق عليها بالاسلحة الحساسة ، وما الى ذلك من المسميات .

وفي ١٩٩٠/٨/٢٤م ، أصدرت « مؤسسة التراث » الاميركية ، ذات العلاقة الوثيقة بالادارة الاميركية تقريراً تقول فيه « ينبغي ان نستخدم الاسلحة النووية التكتيكية ضد العراق كملجأ أخير اذا هددت الاسلحة الكيماوية القوات الاميركية في الميدان » .

ونشرت صحيفة « لوس انجلوس تايمز » في ١٩٩٠/٨/١٥م لقاء مع أحد مخترعي قنبلة « النيوترون » قال فيه « ان الدول المتحضرة ستندد بالولايات المتحدة اذا استخدمت الاسلحة النووية ضد العراق ، لكن على هذه الدول ان تفكر في الفوضى الاقتصادية والبؤس اللذين يمكن ان ينتجا عن سيطرة العراق على أمدادات النفط العالمية . وحث الولايات المتحدة على استخدام قنابل النيوترون التي تطلق اشعاعات قاتلة ، ضد القوات المدرعة العراقية !

وقال أحد كبار ضباط الجيش البريطاني في لقاء له مع صحيفة « الأوبزرفر » في ١٩٩٠/٩/٣٠ بأن قواته المشاركة مع اميركا في السعودية سوف تستخدم الاسلحة النووية ضد العراق !

اذا كان الخيار النووي والبيولوجي ، يضاف اليه كافة الاسلحة التقليدية المدمرة ، هي الحل النهائي للأزمة ، بعد ان تهيأت الاجواء الدولية بـ١٢ قراراً من هيئة الامم المتحدة ، كان آخرها قد أجاز استخدام القوة لتحرير الكويت ، والولايات المتحدة ترى نفسها المطبق الوحيد لقرارات الامم المتحدة في العالم !، ولهذا قادت الحملة ليس لتحرير الكويت ، وانما لضرب العراق وتدمير جيشه واقتصاده ومرافقه الحيوية ، ليتحمل المدنيون والاطفال والشوارع والبنايات والجسور حجم القصف العشوائي للأمريكيين .

وقدرت الاحصاءات منذ السابع عشر من ينار (كانون الثاني)١٩٩١م بأن عدد الطلعات التي نفذتها القوات الحليفة ضد العراق مامعدله (٢٠٠٠) طلعة يومياً ! القت في اليوم الأول اطناناً من القنابل التدميرية ما يفوق هيروشيما بمرة ونصف !

والضحايا والقتلى في العراق تعد بمئات الآلاف ، لم ينج لا العسكري او المدني ، ولا المرأة او الرجل ، ولا العمارات ، ويؤكد القادمون من العراق ، ان بغداد أصبحت دماراً ، بعض المباني الرفيعة عانقت سطح الأرض ، وتساوت معه ، في وضع تسيطر عليه حالة الرعب والخوف والبرد والتشريد !

ان التفكير في مستقبل منطقتنا الخليجية إذا كان هاما جدا بالنسبة للآخرين فأنه أهم بالنسبة لشعوبنا ذاتها ، التي كابدت وعانت طوال السنوات الماضية العسف والجور والاستبداد

والمضحك المبكي في هذا الامر ان قنابل الحلفاء ضربت أحد الملاجىء التي تضم مدنيين ، قتل فيه اكثر من الفين مدني ، ثم قالت أنها ضربت الموقع على أنه موقع للعساكر تعقد فيه الاجتماعات القيادية العسكرية ! ، واننا نشعر بالأسى لوجود ضحايا مدنيين !

ورغم ان الاميركيين كانوا يزعمون ان لديهم رادارات تكشف كل شبر في العراق ، وتستطيع ان تضرب أهدافها بدقة ، الا ان اشتباهاتها القاتلة وصلت لدرجة لاتفرق بين مصنع حليب الاطفال وبين مصنع البتروكيماويات والغازات السامة !

وليس الخاسر في هذه العملية الا العرب والعالم الاسلامي ، جيوشهم وثرواتهم ، حيث تقدر الاحصاءات ان عملية عاصفة الصحراء تكلف ٥٠٠ مليون دولار يومياً ستصل الى مليارين من الدولارات اذا بدأ الهجوم البري ، تتكفل السعودية والكويت بـ٨٠٪ من تكاليفها .

وقدرت بعض الاحصاءات ايضاً ان خسائر العرب خلال الأزمة حوالي ٤٠٠ مليار دولار ، وهي مايكفي لسد المجاعة ونقل المجتمع العربي الى حالة من الرفاه طوال اربع او خمس سنوات ، اذ لايتجاوز عدد سكان العالم العربي ١٧٠ مليون نسمة .

وتجدر الاشارة الى ان العراق لم يكن يطلب من الكويت عدا مليارين من الدولارات هي كافة الديون المترتبة عليه لدى العراق ، لايساوي شيئاً مما رصدته السعودية للازمة وهو ٤٨ ملياراً من الدولارات !

ان دول الخليج لجأت أخيراً الى الاقتراض من المصارف الأجنبية ، وهي التي اكتسبت المصداقية من الشراء والاموال التي بحوزتها ! ، وهذا الاقتراض له المزيد من الدلائل ، أهمها ربط عجلة النفط بالدين الخارجي ذي الفوائد المتراكمة !

واخيراً نقول :

ان الأميركيين الذين يرون انفسهم مسؤولين عن تنفيذ القرارات الدولية ، الدفاع عن حقوق الانسان في العالم ، والسعي وراء الاستقرار والسلام الدوليين ، اين هي القرارات الدولية التي صدرت بحق اسرائيل ؟ أليست هي دولة محتلة لست أراضي عربية في فلسطين ، وسوريا ولبنان والاردن ومصر ؟ وكذلك هي دولة منتهكة لحقوق الانسان المسلم في الارض المحتلة ؟!

ان مقولة صدام حسين في الربط بين القضايا هي اشبه بكلمة حق أريد بها باطل ، الا أنها هي الحقيقة ، والاميركيون ليسوا جادين في تنفيذ اي قرار دولي ، وليس لديهم أي حرص على حقوق الانسان ، فمنطق الحرب يتناقض تماماً مع الاستقرار والسلام واحترام حقوق الانسان .

العلاّمة المدرسي:

الشعوب الطرف المغيب في الأزمة

أجرت وكالات الأنباء (اسوشيتد برس، رويتر، فرانس برس) مقابلة مفصلة مع سماحة العلامة السيد هادي المدرسي حول أحداث المنطقة وابرز التطورات فيها، حيث أجاب سماحته على أسئلة المراسلين بشيء من التفصيل، موضحاً العديد من الأبعاد الهامة فيما يرتبط بأطراف النزاع خاصة النظام العراقي، ولأهمية ما ورد فيه ارتأينا نشر هذه المقابلة كما يلي:

□ **الوكالات :ماذا يجري تماما في العراق ، ومدى معاناة الشعب العراقي جراء اصرار صدام حسين على الحرب ، خاصة لايوجد لدينا ارقام لعدد الضحايا بالرغم من ان المعلومات تشير الى سقوط اعداد هائلة . وليس هناك احد بموقع مسئول سواء كان من المعارضة او من الشعب يمكنه إظهار حقائق الخسائر المادية في العراق ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** :هناك خبر مفاده بان عدد القتلى قد تجاوز الـ ١٠٠٠٠٠ بين عسكري ومدني . ولكن ليس من مصلحة صدام حسين او القوى المتحالفة الافصاح عن هذه الحقائق المرّة . فالقوى المتحالفة لاتفصح عن عدد القتلى او الجرحى خوفا من الرأي العام الداخلي ولأعتبارات اخرى .

واتذكر كلمة للرئيس الاميركي الاسبق « جون كنيدي » حول ازمة الصورايخ في كوبا ، يقول : « إن الانتصار يتحول الى رماد في عيون المنتصرين » فالانتصار الذي اتى بثمن باهض يساوي خسارة تعادلة .

□ **الوكالات : هل لديكم معلومات عن داخل العراق ؟**

■ **العلامة المدرسي** : لدينا المعلومات التي نحصل عليها من نقل القادمين من العراق فرارا من دمار الحرب . ويذكرون بأن عددا هائلا من ابناء الشعب العراقي يعاني الجوع ونقص الادوية مع انقطاع التيار الكهربائي والماء ، وانعدام المواصلات في مناطق كثيرة ، ويكفي ان نقول : إن القنابل التي القيت على العراق تعادل خمسة عشر قنبلة ذرية كالتي القيت على ناكازاكي وهيروشيما ، في الحرب العالمية الثانية . اما من ناحية الارقام والاحصاءات للخسائر يكفي بان نقول ان القوات المتحالفة تقصف من علو شاهق فهي لاتحدد الاهداف بدقة مما يتسبب في اصابة المدنيين .

□ **الوكالات : ان شعار الرئيس الاميركي وقائد القوات المتحالفة كان تحرير الكويت ، ولكن قبل اندلاع الحرب كان هناك من يقول ان المطلوب هو القدرة العسكرية والاقتصادية العراقية ، والظاهر -حسب مصادر معارك الحرب - ان الاتجاه او الهدف ليس تحرير الكويت ، وانما تدمير القدرة العسكرية والاقتصادية العراقية . فهل تشاركونا في هذا التصور ؟**

■ **العلامة المدرسي** : قبل الاجابة على هذا السؤال أود أن ابين بان اطراف الصراع ليس (اميركا - صدام) بل ان هناك طرف ثالث مغيّب وهو شعوب المنطقة بشكل عام والشعب العراقي والكويتي بشكل خاص فإن هذين الشعبين هما اللذان سيعانيان من ويلات هذه الحرب المدمرة .

وفي الادارة الاميركية هناك اتجاهان :

الاول : يقول إن استطعنا تحرير الكويت بدون اطلاق رصاصة واحدة فهو المطلوب ، والانتصار بلاحرب هو انتصار هام وفيه كسر لإرادة الطرف المقابل « الردع » .

الثاني : يقول بتدمير القوة الاقتصادية والعسكرية للعراق ، وكسر شوكة العراقيين . وفي اعتقادي ان هذا الاتجاه نشأ منذ البداية من قِبل اليهود . ولكن اتضح ان لشعب العراق روح الصمود والمقاومة وليست لها ربط بصدام ونظامه . فالشعب الالماني كان شعبا معطاءا الاّ أن « هتلر » حكم عليه بالدمار بكل ما يملك هذا الشعب من قدرات ، وهذا ما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط هتلر . فلو أن صدام حسين انسحب من الكويت لما كانت الحرب لتقع ولكن اليهود ارادوا عدم انسحابه حتى يدخل الحرب وتكسر قوة الجيش العراقي الذي يعد كأقوى قوة عربية تحمي الامة .

□ **الوكالات : كيف يمكن التوفيق بين معارضتكم لصدام حسين ومحاولة الاطاحة به وبين عدم هزيمة الجيش العراقي ؟ الذي بهزيمته تهزم الامة العربية والاسلامية كما يعتقد البعض ، وبالتالي فإن النظام العالمي الجديد يضع نظاما على حساب الامة ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : قبل كل شيء

فإن المعارضة ليست بنت يومها . فهي كانت تعارض صدام حسين يوم كان العالم معه ، ولايخفى انه كانت هناك محاولات لتغييب هذه المعارضة ولربما بعضها سارية المفعول الى وقتنا هذا . وفي اعتقادي انها أوسع معارضة لدولة في العالم الثالث .

فهناك اكثر من (١٧٠٠٠٠٠) بين مهجّر ومهاجر كل واحد منهم مشروع معارضة .

وفي ميزان الحضارة . فان صداما لم يعمد الى بناء القوة العسكرية لبناء حضارة العراق . ونحن نميّز بين الشعب وبين هيمنة القوة ، أو نزعة الهيمنة لدى الغربيين بشكل عام وبين وجود الحضارة . فالحضارة ندعمها في العالم الغربي والحكومة الظالمة نرفضها .

ولانعتقد ان صدام حسين كان يهدف بناء الحضارة وانما كان يهدف بناء قوة لاتقهر ، وهذه القوة كانت تتمحور حول ذاته فحسب . فقد اهدر قدرات العراقيين مدة عشرين سنة ، واستنفذ كل موارد العراق لمصلحته ، مع ان الحضارة لاتقوم الا في ظل الحريات ، والتعددية والعقل . وكان يمكن جعل هذه القوة في مصلحة الاسلام والامة ولكن ليس بشخص صدام حسين ، فالتمييز لدينا يكمن في ان صدام حسين شيء وأمر الوطن شيء أخر فنحن مع الوطن ولسنا مع صدام .

□ **الوكالات : ولكن ما المخرج ؟ فالعراق يدمّر وصدام يبدو انه مصرّ على السير بالحرب الى النهاية ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : أن ما تمتلكه المعارضة ليست قوة عسكرية تمنع وقوع حرب او ايقاف حرب قائمة او تعمل لمصلحة الوطن . فالمعارضة هي التي تعبّر عن ضمير الناس . ونعلن بأن ضمير الناس في العراق ضد صدام وضد تدمير العراق ، وضد الطريقة التي تجري من اجل تحرير الكويت ذلك ان هذا الاسلوب يتجه الى تدمير العراق والكويت . فلا احد يرضى بتدمير وطنه . فالعراق ليس ملكا لصدام ، وأن القوات المتحالفة بقصفها للعراق تقدم خدمة لصدام وهو القائل : من يريد العراق فليأخذها قاعا صفصفا اي ارض محروقة .

اما كيف تغيّر ميزان القوى ؟ فإن المعارضة لها برنامجها وإن كانت تعاني من معاناة شديدة تمثلت في الضغوط الخارجية من قبل الدول الاوروبية خاصة خلال فترة العشرين سنة الماضية ، حيث كان الغربيون ينظرون الى رجال المعارضة كأرهابيين .

إن الاتجاه الذي يريده الغربيون بعد الحرب يسير باتجاه الابقاء على صدام ، وهذا يعني الابقاء على المشكلة الداخلية في العراق ، ولكن مع هدم العراق ، ولماذا هذا الاتجاه لأنه إذا سقط صدام حسين فسوف يتورط الغربيون في عراق مابعد صدام حسين ولذلك فهم مصممون على تطبيق مشروع مارشال لبناء العراق فيما بعد الحرب .

□ **الوكالات :ماهو البرنامج المقترح للعراق بعد صدام ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : هنالك برنامج للمعارضة العراقية يتشكل من عدة نقاط :

اولا :لابد من اجراء انتخابات لإنشاء المجلس التأسيسي لوضع دستور جديد للعراق يختلف عن هذا الدستور المكرّس لشخص رئيس الجمهورية في اكثر من ثلث مواده حسب احصائي الشخصي بصفته « صدام حسين » فلا بد من دستور جديد يقوم على اساس التعددية وحرية التعبير وكامل الحريات .

ثانيا : تأسيس برلمان ، كبذرة لحياة برلمانية يسودها العدل والمساواة .

□ **الوكالات : ولكن مرحلة مابعد صدام الا تعتقدون انها نواة لحرب إهلية في العراق ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : بالعكس تماما .

□ **الوكالات : لماذا نظرنا في التجارب الثورية فإننا نرى دائما ان اي حركة أو معارضة عندما تصل الى الحكم يبدأ الصراع ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : انني لا أعتقد بأن هنالك مشروع أو امكانية تفتيت العراق في مرحلة مابعد صدام ذلك لأن الظروف المحلية والدولية لاتسمح بذلك . فإن تفتيت العراق يعني استمرار الازمة والقلاقل والمشاكل وروح الشعب العراقي هي اكبر مما يظن فيها . والثورات لا تستنسخ في سلبياتها ولافي ايجابياتها .

□ **هل دخول اسرائيل في الحرب سيقلب الموقف الايراني ؟**

■ في تصوري ٤٠٪ ليس اكثر ، الا اذا كان دخول اسرائيل قد اخذ شكل حرب طويلة .

□ **الوكالات : هل تتوقعون ان تستمر الحرب طويلا ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : بلا شك ستستمر لعدة شهور مع قطع النظر عن ميزان القوى العسكرية خاصة اذا بدأت الحرب البرية فإنها ستستمر فترة من الزمن . ولو كان صدام يقبل بالانسحاب لقبله في ليلة ١٥/١/١٩٩١م .

□ **الوكالات : ما هو رايكم في ضرب صدام لإسرائيل بصواريخ « سكود » ؟**

■ **العلاّمة المدرسي** : كنا نتمنى ان ينسحب صدام حسين من الكويت ويتجه نحو المعركة الام والمجتمع الاسرائيلي مجتمع عدواني ، ولا احد يلجأ الى اسرائيل الا وهو على معرفة من ان النظام الاسرائيلي غاصب لأراضي الغير . وفي ذلك يمكن لصدام أن يكسب شعبه وجيشه وليس كسب تأييد الشارع العربي فقط كما هو حادث الآن .

ما بعد الحرب
الاستراتيجية الامنية الى أين؟

بدأت بعض ملامح مرحلة مابعد الحرب في الخليج تتضح من خلال تصريحات بعض المسؤولين في الدول الرئيسية المشاركة في الحرب ، أو عبر خطوات عملية تحضيرية لترتيب الاوضاع سريعاً ، واستباق أي حادث يمكن أن يفاجيء المعنيين ، وكما يتضح من التحركات السريعة والمكثفة لحد الآن أن الهم الاساسي الذي يشغل بال الجميع هو رسم استراتيجية أمنيه جديدة للمنطقة تعقب انتهاء هذه الحرب المدمرة .

ونظراً لأهمية المنطقة إذ تحتوي على ٦٠٪ من إحتياطيات النفط العالمي ، ومايشكله ذلك من أهمية استراتيجية بالنسبة للعالم ، يبدو أن التفكير في وضع مستقر وآمن بما يخدم مصالح الدول الغربية واليابان في تدفق النفط من الخليج هو أمر هام جداً ، لذا كان التفكير في الترتيبات الأمنية من الأولويات ، وعبّر عن ذلك وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد حيث أعلن « عن استعداد بريطانيا للمشاركة في قوة عسكرية دولية تشرف على استقرار الشرق الاوسط والخليج بعد انتهاء حرب الخليج » ولكن رأي آخر مضاد لهذا التوجه عبّر عنه رئيس الوزراء البريطاني السابق ادوارد هيث حيث قال « علينا أن ننسحب بعد انتهاء الحرب وإلا صرنا امبرياليين جدد » واوضح هيث « ان الامبريالية الجديدة تعني ان لنا حق ارسال قواتنا الى حيث نريد وتقرير هويات قادة دول العالم الثالث » ورأى أن هذا « يتناقض مع الروح التي ارتكزت عليها الامم المتحدة لدى تأسيسها ويتنافى مع قيم مايسمى النظام العالمي الجديد ، بالاضافة الى ذلك هناك حساسية من قبل الشعوب الاسلامية تجاه تواجد قوات غربية في المنطقة وخصوصاً بشأن القوات التي تتواجد على أراضٍ تحوي مقدسات اسلامية ، كما أن شعوب المنطقة وبعض الدول تشكك في حقيقة نوايا تلك القوات ، والرأي العام العربي الذي لازال التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي ماثلاً أمامه ، ومايحدث الآن من عملية تدمير شاملة للبنية التحتية للعراق وقتل الابرياء العزّل في عمليات قصف جوي واسعة لاتأخذ بعين الاعتبار حقيقة المشاعر الانسانية والروابط الاسلامية ومايمكن أن يحدثه هذا التدمير من سخط ضد أي نوع من التواجد الاجنبي .

الأمن والقوة العربية

وفي مسعى لبلورة موقف أكثر قرباً من المخطط الذي تمت دراسته بعناية فقد تم استبعاد أية قوة غير عربية ، حيث أن التفكير سابقاً كان يضع تركيا وباكستان في الحسبان وحتى ايران التي تعتبر من الدول المطلة على الخليج فقد تم استبعادها ، وذلك في محاولة من القوى التي خططت للاستراتيجية الأمنية في المنطقة لتشكيل قوة تتكون من البلدان العربية المشاركة في قوات التحالف في الخليج بالاشتراك مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقوم بهذه المهمة ، وقد ورد هذا التأكيد على لسان وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد الذي كان مهتماً بوضع تلك الاستراتيجية في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة يوم السبت الموافق ٩١/٢/٩ بعد اجتماعه مع الرئيس المصري حسني مبارك ومما قاله « ان مصر والسعودية وسوريا هي الدول العربية الرئيسية في المنطقة والمعنية بالدور الرئيسي بعد حرب الخليج من أجل صنع السلام والإستقرار والآمن » مشيراً الى أن بلاده « استمعت الى وجهات نظر هذه الدول التي عليها بلورة الافكار النهائية في هذا الشأن » ويضيف « أنه يستنكر الافكار التي تتردد عن « يالطا » جديدة بالنسبة للمنطقة العربية » مؤكداً اننا في العام ١٩٩١م ، ولسنا في عام ١٩١٨م (اتفاقية سايكس بيكو) ، وفي عام ١٩٤٥م (قمة يالطا) ولسنا في زمن اليالطات » . إذا كان الوزير البريطاني يعني مايقول ، وهو المعني برسم الاستراتيجية الامنية ، وقد قام بمناقشتها مع المسؤولين المصريين

والسعوديين ، والتي على إثرها تم عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الثمان في القاهرة ، مصر ، سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست يوم الجمعة الموافق ١٩٩١/٢/١٥م ، فإن الموقف يتطلب تفكيراً جديداً يتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة على الساحة الدولية وساحة منطقة الخليج ، فالسلام والاستقرار والأمن لايمكن تحقيقه بمجرد تشكيل قوة أمنية تحافظ عليه ، إنما هي عملية شاملة تأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الاجتماعي الذي تعمل تلك القوة تحت مظلته . إن التخطيط القائم الآن لمستقبل المنطقة يتم بمعزل عن شعوبها ، وكأن الأمر لايعنيها ، كما انه ليس له أية صلة بإنسان هذه المنطقة ، فهو المستبعد والمستثنى من كل فعل ، ولكنه في المقابل تقع عليه معظم تبعات الاخطاء التي ترتكبها السلطات الحاكمة . حذر الوزير البريطاني في مؤتمره الصحفي قبيل مغادرته للسعودية الدول العربية من « تفويت الفرصة التاريخية التي وفرتها ازمة الخليج لضمان مستقبلهم » معتبراً أن « الفرصة الآن كبيرة أمام الدول العربية لئلا تضيع خططها للمستقبل ولترسم استراتيجية خاصة بأمنها واستقرارها» .

للوهلة الاولى يتبادر الى ذهن المراقب بأن معنى ذلك هو إنشاء قوة عسكرية رادعة تكون مهمتها حفظ الأمن والاستقرار ، ولكن تلك الاستراتيجية مرتبطة ارتباطاً عضوياًبطبيعة النظام الاجتماعي ، حيث من المفترض أن تتناسب تلك الاستراتيجية مع الافرازات الجديدة للوضع الدولي الجديد وافرازات الحرب الحالية والتي كانت من اسبابها الرئيسية هو انعدام أي نوع من انواع المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ، وانعدام الحريات ، وتغييب الارادة الشعبية بصورة تامة ، سواء في العراق أم في الخليج ، كما أن حالة التخلّف والتجزئة والاستئثار التي تتسم بها الانظمة الحاكمة في الخليج تجعل من هذه الترتيبات هشة وقابلة للتصدع أمام أية هزة بسيطة .

الاستقرار المستحيل

فالأمن والاستقرار والسلام يتطلب ازالة أسباب التوتر والاضطراب الاجتماعي، واعطاء الفرصة للشعوب للمشاركة في صنع مستقبلها وتقرير مصيرها وهي بدورها سوف تكون خير مدافع عن مكتسباتها. أما إذا استمرت الاوضاع الراهنة في الخليج، فإننا لا نعتقد بامكانية وضع استراتيجية تستطيع تحقيق تلك الاهداف، لا بل أن استمرارها ينذر بكارثة، نتيجة لما ستكون عليه الاوضاع الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب وعدم قدرة تلك السلطات بصورتها الحالية على خلق مشروع للنهضة حيث أن القرار الخليجي الجماعي يختزل في ارادات فردية غير قادرة على تحقيق غايات شعوب المنطقة، وتكبل ارادة الشعب كما أنها تورث التجزئة والتخلف.

والملاحظ ان السلطات الخليجية لا زالت تصر على الاستمرار في نفس نهجها السياسي الحالي الذي اثبت الواقع عدم صلاحيته او قدرته على مواكبة تطورات العصر، سواء على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتقني بل على العكس من ذلك توجد حركة شعبية تعبر عن أن معظم فئات الشعب تواقة الى إحداث نقلة على جميع المستويات المذكورة سابقاً وبدلاً من فتح المجال لها لتؤدي دورها الإيجابي وإيجاد القنوات التي يمكن أن توظف طاقاتها عبرها تتعرض إلى عمليات قمع مستمرة مما أدى إلى إحداث توتر واضطراب اجتماعي.

فعلى الرغم من أن المنطقة تعيش حالة استثنائية، إلا أن السلطات لم تقدم الدليل على أن لديها نية لاحداث تغيير في منهجها، ولا زالت اسباب التوتر قائمة، واثبتت الاحداث الحالية واحتلال الكويت،

بأن التفكير الخاطيء والتعامل السيء مع شعوب المنطقة لم يقابل بإساءة مماثلة من قبل أبناء الشعب الكويتي بل على العكس من ذلك أثبت أبناء الكويت وخصوصاً الذين كانوا يتعرضون إلى الظلم والاساءة من قبل حكومة الكويت بأنه مواطنون مخلصون لوطنهم وقيمهم ومبادءهم التي يؤمنون بها، وأنهم غير مستعدين للتفريط بها تحت أي ضغط كان، والوضع القائم يعبّر عن هذه الحالة بوضوح تام والقرائن ثابتة على حقيقة هذه السلطات، فلا زال هناك الكثير من المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرين الجزيرة العربية والعراق، كما أن هناك اعداد كبيرة من المهجرين، والمطاردين والممنوعين من العودة الى الوطن لأسباب سياسية وحتى حكومة الكويت الفارّة تعبّر عن هذه الحالة المهينة للكرامة الانسانية واحدث تصريح في هذا الاتجاه صدر عن وزير الإعلام الكويتي حيث قال: «بأن الاحكام العرفية سوف تفرض بعد تحرير الكويت»، وهذه نقطة خلاف وجدل بين المعارضة والحكومة الكويتية. أمام هذا الواقع لا يستطيع المواطن ان يجزم بحسن نية تلك السلطات، واستعدادها لأن تستجيب لصوت العقل وتتعامل مع الواقع بموضوعية لإزالة كل أسباب الاضطراب والتوتر الاجتماعي.

إن الغد يصيغه أهله، ولا يأتي جاهراً يمنحه من حاكم، أو متحكم، أو هبة من أجنبي، ليكن ايماننا بمقدساتنا، وقيمنا، وتمسكنا بأرضنا، ووعينا بتاريخنا، وبحقوقنا، وبأهليتنا، طريقنا الى غدنا الأفضل، إلى وطن حر يحمي كرامة انسانه وحريته ويساهم بجداره، في مسيرة الحضارة الانسانية.

الثورة الرسالية
تستطلع الرأي العام الشعبي في داخل البحرين

طوفان يدمر سنينا من جهود الاعلام الرسمي فصدام حامي العروبة اصبح خائنها ، وأخوة الامس اعداء اليوم ، للوهلة الاولى بقي الكل أسرى الحيرة ولم يصدق أحد مايحدث . لقد مثل يوم الثاني من آغسطس انفجار سقطت فيه اقنعة الانظمة الحاكمة ، فأخذت تموجاته تفعل عملها في أذهان الكثير من الناس .

كلمة سياسة والتي كان ابناء الشعب يتوجسون خيفة من سماعها ، حيث اقترنت مع مرادفات اخرى ، كالمخابرات والسجن والتعذيب ، لكنها الآن أصبحت مدار السن الجميع ، فحرصت على إخراجها بهذه الصورة رغم ماتعنيه من اخطار هنا في البحرين . التقيت بشرائح واسعة من المجتمع وجعلتني أعايش اجواء الحرب بأكثر جدية ، حيث تجاوز الحديث عن الحرب والازمة الراهنة حدود الممنوعات الرسمية ، واليكم ابرز هذه اللقاءات :

* **أحمد . ح . أ** طالب في السنة الثالثة بكلية الخليج ـ سترة .

□ : هل توقعت الحرب ؟

ـ: نعم فقد كان من مصلحتهم تدمير العراق .

□ : يعني أنك تؤيد صدام ؟

ـ : لا فأنا اكرههم جميعا فكلهم جزارين ، ولكن سأدافع عن وطني اذا تعرض للخطر .

□ : هل تقرأون الصحف المحلية ؟

ـ : لم يعد احد يصدقهم !

□ : ماذا تتوقع بعد الحرب ؟

ـ : التغيير فمن الصعب ان ترجع الامور الى وضعها السابق .

* **علي .م.ك** موظف في النبك (...) ـ اسكان عالي .

ـ : لا احد يحب الحرب

ـ : أكثرنا أندهش من التحول الأعلامي لذا فأنا لا أتعامل الاّ مع وسائل الاعلام الاجنبية لانها تعبر عن شيء من الحقيقة وقليل من الواقعية .

ـ : لاندري ماذا نفعل في حالة الأنذار فلا توجد لدينا ملاجيء ،حتى أن أحد أصدقائي في احدى المرات هرب مع أهلة بالسيارة الى الصحراء خلف مدينة الرفاع فقبض عليه واعتقل لمدة يومين بتهمة أنه جاسوس عراقي وأفرج عنه بكفالة ماليه قدرها ٥٠٠ دينار .

ـ : اتوقع مشاركة شعبية في الحكم بعد الحرب .

* **الحاج جواد .ع** رجل مسن يعمل خضاراً ـ جد حفص.

□ : ماهي أخباركم مع الحرب ؟

ـ : الأولاد خايفين ، والحرب لا ترحم .

□ : هل حصلت على مضادة للكيمياويات ؟

ـ : الحكومة لاتوزعها واسعارها غالية جداً .

□ : تؤيد مَن ؟

ـ : الله يلعن الجميع فجهة ظلام وجهة كفار .

□ : ويش تتوقع بعد الحرب ؟

ـ : علمها عند الله .

* **عبدالله ح.ن** ـ طالب سنة رابعة في جامعة البحرين ـ المحرق .

ـ : اتمنى أن تنتهى الحرب سريعاً .

ـ : هذه الحرب لعنة الأبرياء الذين راحوا ضحايا الحربالعراقية الايرانية .

ـ : ليست لدينا ملاجيء فنضطر للبقاء في البيوت .

ـ : وقع انفجار وحريق هائل بالقرب من المطار في قرية البسيتين وأعتقد أنه صاروخ عراقي لأن صافرات الأنذار سبقته بدقائق .

ـ : أؤيد من يحقق مصلحة الشعب .

ـ : أتوقع أن يرجع المجلس الوطني للعمل من جديد .

* جاسم.أ ـ أعمال حـرة ـ المنامه .

ـ : الكثير اعتقد أنها مناورة حتى أن أي كان يمنعنا من شتم صدام معتقداً أنها خطة من قبل المخابرات تريد أن تعرف من ضد صدام لإعتقاله وعبثاً حاولت إقناعه وحتى بعد أن وقعت الحربلم يستسلم لحقيقة الوضع إلابعد أن سمع أصوات الأنفجارات .

□ : وجهت قوة الدفاع دعوة للالتحاق بصفوفها فهل أنضممت اليها ؟

ـ : نعم ذهبتمع أربعة من إصدقائي وسجلنا أسماءنا ولكن بعد وصول القوات الأجنبية طردونا بحجة أننا مشبوهين .

□ : ولـمـاذا؟

ـ : لأن أخي كان معتقلاً سياسياً !

□ : وأصـدقائك ؟

ـ : ربما لأنهم سجلوا معي سويه ومن نفس البلد فربطوهم بقضيتي .

□ : وما قضية أخـوك ؟

ـ : قبل أزمة الكويت كان يتحدث عن مآسي الشعب العراقي في فصله الدراسي فاعتقل لمدة ثلاثة اسابيع بحجة معارضته للحكومة وأطلق سراحه بكفالة ٥٠٠ دينار .

□ : تؤيـد مَـنْ ؟

ـ : لا أحـد.

□ : ماذا تتوقـع بعـد الحـرب ؟

ـ : أن يتغيـر كل شـيء وتتحسن الاوضاع وتزول المظالم .

* الحاج حسين . ط ـ عامـل ـ إسكان السنابس .

ـ : لم أتوقـع الحـرب .

ـ : الكـل يكـذب .

ـ : النساء صرخن بالبكاء عندما سمعن أصوات الانفجارات ووالدتي أصرت على الخروج من البحرين ولكنني لا أملك مالاً .

ـ : اللهم أشغل الظالمين بالظالمين وطلعنا من بينهم سالمين .

* جاسـم .ع. ـ موظف في شركة بابكو ـ بني جمرة .

ـ : كانوا متحالفين جداً فسبحان مغير الاحوال .

ـ : أشاهد التلفزيون لأعرف حالة الأنذار والأمان فقط وفي الأخبار أعتمد على إذاعة لندن ، لأنهم يخفون الحقيقة عنا دائماً .

ـ : نحن نخاف من اللقاء بالمراسلين الأجانب فبعض المخابرات أنتحلوا شخصياتهم واعتقلوا عدداً من الشباب أعرف منهم السيد محمد السيد عبدالرضا من إسكان سامر عمره مايقارب ٣٢ سنة متزوج ولديه ثلاثة أطفال والذي أوقع به يقال أنه صحفي لبناني .

ـ : اتمنى أن يهزم الطرفان وننتهي من شرهما .

ـ : أتوقع أن المنتصر منهم سيكون أكثر دكتاتورية على شعبه .

* علـي .م ـ موظف في مؤسسة حكومية ـ مدينة حمـد .

ـ : لقد خفّت حركت الجنود الاجانب بشكل كبير في مناطقنا السكنية قبل نشوب الحرب بثلاثة أيام لذا حللت أن الحرب واقعة لا محا له .

ـ : أنا لست مع الامريكيين ولست مع صدام لأنني ضد الاستبداد والطغيان .

ـ : لا أحـد يصدق الصحـف والمجـلات !

* جعفـر . ج ـ موظف بـالمطار الدولـي ـ باربار .

ـ : توقعت الحـرب مسبقاً .

ـ : هنا يخفون كثير من الحقائق ولا أحد يثق بالتلفزيون أو الصحف فالناس أخذوا يعتمدون على مصادرهم الخاصة .

ـ : نود اللقاء بالمراسلين الأجانب لكننا نخاف من تهديدات وزارة الداخلية .

ـ : بعض أصدقائي أخبروني أن صاروخا سقط في جامعة الرياض .

ـ : القوات الامريكية باقية حتى بعد أزمة الخليج فهم يشترون الاراضي من الأهالي .

ـ : أتوقع بعد الحرب أن يكون هناك تمثيل حقيقي للشعب داخل مؤسسات الحكومة .

* حسـين .ع.م ـ مـهـنـدس كهربائي ـ الرفاع الغربي .

ـ : كنـت أتوقـع الحـرب .

ـ : الا أثق بالتلفزيون فأنا أشاهد محطة C.N.Nفقط .

ـ : هنا تدفع دمـك مقابل تحدثـك مع المراسـلين .

ـ : أنا مع من يعطينا حقوقنا وفي مقدمتها « الحريـة » .

ـ : اتوقع بعد الحرب أن تتغير المناهج السياسية المتبعة الآن .

* د. عـادل .ص ـ طبيب اسنان ـ المحـرق .

ـ : بسبب العدد الهائل من الجنود كنت أتوقـع الحرب .

ـ : نرى الصواريخ كنجوم طائرة في الليل وأصوات انفجارها يهز المنطقة بكاملها .

ـ : الجنود الاجانب خـائفون وهم يعبرون لنا عن ذلك .

ـ : البحرين أصبحت قلعة حربية ونحن نتعرض لتفتيش دقيق عدة مرات في اليوم الواحد .

ـ : كثير من العمال الهنود والفليبيين أخذتهم الحكومة للاستفادة منهم في عمليات التموين للجبهة .

ـ : أتمنى أن تنتهي الحرب سريعاً وأن تعطى لنا حرياتنا المدنية والسياسية لكن لاتحدث عندنا في المستقبل مثل هذه الازمات .

* م .ع . ـ صاحب مكتبة وادوات قرطاسية ـ مدينة عيسى .

ـ : من يعطينا حقوقنا بالكامل نؤيده .

ـ : لقد توفيت ثلاث نساء للبسهن الخاطيء للكمامات .

ـ : بعض الطلبة يقولون ان الحكومة زادت من وتيرة القمع وأشرطة الكاسيت التي تتحدث ضد انعدام الحريات موزعة بكثرة في صفوف الطلبة والمثقفين .

ـ : نخاف من التحدث في التلفون فلقد قبض على شابين عندما تحدثا عن حقيقة الاوضاع .

ـ : أتوقع ان تزداد المشاركة الشعبية في ادارة دفة البلاد بعد انتهاء الحرب سيما اذا هُزمت قوات التحالف أو بقي الوضع مثلما عليه الآن .

الاصلاحات والتغيرات السياسية في الخليج
بين رغبة الحكام وتطلعات الشعوب

اعلن اكثر من مسؤول خليجي عن عزمه اجراء بعض الاصلاحات السياسية في بلاده ، من قبيل انشاء مجالس نيابية ، واعداد دساتير ، او اجراء تعديلات في السياسة الداخلية وفي اصل العلاقة مع الشعب ، الأمر الذي اثار بعض التفاؤل في اصلاحات مستقبلية تقوم بها كل الدول الخليجية .

واثارت هذه التصريحات مجموعة تساؤلات حول خلفية هذه الاعلانات التي - تكررت في بعض البلدان - وجاءت بعد اكثر من نصف قرن على قيام بعض النظم الحاكمة في الخليج ، فهل ذلك ناتج عن رغبة ذاتية في الاصلاح ؟ ام هي نتيجة ردود فعل على احداث وتطورات أجبرتها على هذه التصريحات ؟ ومامدى جدية هذه التصريحات ؟

من الواضح أن الانظمة في الخليج تحدثت حول الاصلاحات ، كنتيجة لتطورات عالمية واقليمية معينة ، ضغطت بهذا الاتجاه ، اتجاه الاصلاح ، وتحقيق الحريات لهذه الشعوب ، التي عانت من الحكم الوراثي القبلي سنوات طويلة ، أهم هذه التطورات هو ماجرى للعالم بعد مشروعي " البيريسترويكا " و" الغلاسنوست " اللتين اطلقهما الرئيس السوفياتي غورباتشوف وتداعياتهما في بلدان أوروبا الشرقية ، والآثار التي انعكست على بعض الدول العربية والاسلامية والعالم ثالثية ، الأمر الذي أثار الوضع المحلي في الخليج - وان كان هادئاً - نحو تحقيق المطالب الشعبية ، مما أحرج الانظمة امام شعوبها ، حيث ومع هذه التطورات على صعيد حقوق الانسان مازال المواطن الخليجي محروماً من ابسط هذه الحقوق .

وزاد من ضرورة تحقيق المطلب الشعبي في الاصلاح هو ماجرى في الخليج بعد سقوط دولة الكويت - في ٢/اغسطس/١٩٩٠ على يد القوات العراقية - وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت نموذجاً ديمقراطياً " مشوهاً " في هذه المنطقة ، فظهرت في البحرين والسعودية وعمان تصريحات تقول بمستقبل اصلاحي يتحقق فيه الشورى والديمقراطية في طريقه الى التطبيق العملي . ورغم ان هذا المستقبل ليس واضحاً ، وهذه الاصلاحات المتوقعة لم يجر اي تطبيق عملي لها ، بدليل ان اجراءات القمع والارهاب مازالت - للأسف - قائمة ، الا ان المراقبين يتوقعون عمليات اصلاحية .

فقسم يتوقع ان تكون هذه الاصلاحات طفيفة ، لايتعرض النظام القائم لصبغته القبلية الحالية " ورأي ثان يرى بأن تغييرات واسعة وكبيرة ستحصل في الخليج ، وان كانت لن تمس طبيعة النظام ايضاً . وهناك رأي ثالث يرى بأن التغيير سيكون جذرياً يشمل الواقع الخليجي " ومع تعدد هذه التوقعات ، هناك اتفاق على نقطة واحدة وهي ان اصلاحات قادمة لامحالة في المستقبل القريب .

الدول الخليجية ، كانت تبرر عدم اعطاء شعوبها حقوقها ، وعدم تحقيق الاصلاحات الديمقراطية ، التي وعدوا لتطبيقها الآن في بلدانهم ، تبرر بأن شعوب هذه المنطقة مازالوا في مرحلة " البداوة " ! ، ولم يصلوا بعد في تعلمهم وثقافتهم الى مستوى المشاركة السياسية في الحكم .. بالتالي - بموجب هذا المبرر - فهم لايستحقون ذلك " رغم ان الديمقراطية بمصاديقها " المشاركة والحرية والكرامة والعدالة " ، هي حاجة انسانية تتعلق بسعادة وطموح ونمو وتقدم الانسان ، بماهو انسان كرّمه الله جلّ شأنه ، سواء كان هذا الانسان اميركياً او اوروبياً او عربياً او هندياً او خليجيا " وهي خطوة مهمة لنقل المواطن والوطن من ربقة التخلف الى واقع افضل ، الا أن حكام الخليج

تمادوا في التعامل مع المواطنين على أنهم أقل من ان يحكموا بالديمقراطية ولذلك جرت وتجري عمليات القمع ومصادرة الحريات وتكميم الافواه وخنق الاصوات واهانة الكرامات .. فهل آن لهذا المبرر ان ينتهي ؟

وكانت النظم ـ اضافة الى مقولتها هذه ـ تقوم بشراء الصمت صمت الشعوب عن حقوقها ، ولعائدات البترول الهائلة ، وتمكنوا من اكتساب قطاع معين من الناس " الا ان هذه الانظمة بعد ذلك اصطدمت

من الأفضل لحكام الخليج ـ لصالح الوطن والمواطن ـ ان يقوموا باجراء اصلاحات واسعة تشمل حقوق المواطن في العيش في وطنه بأمان وحرية وسلام

بضرورة المطلب الشعبي ، الذي يحتم عليها التنازل قليلاً للشعب نتيجة امرين :

الاول : ان طموحات الشعوب تجاوزت تحقيق بعض الرفاه المادي ـ مع وجود حالة الحرمان في بعض الدول الخليجية ـ الى التطلع نحو العيش بكرامة وأمان وسلامة على الارواح والاعراض والكرامات وهذا مالم تستطع الحكومات تحقيقه بواسطة التحويل الاستهلاكي للمجتمع ، فلم تمكن الاموال ان تلجم الاصوات لفترات طويلة دائمة ، اذ ان المال ليس كل شيء في الحياة .

الثاني : ان وعي المواطن الخليجي لم يعد كما كان عليه بداية مجيء الأسر الحاكمة ، حيث بدأت تظهر في المنطقة كفاءات خليجية ، تنتقد التوجه الاستهلاكي للحكومات وترفض استبدال الديمقراطية بالرفاة المادي .

من هنا فان الظروف الداخلية والخارجية تحتم على الأنظمة الخليجية الدخول في عملية الاصلاح ان هي ارادت ان تحافظ على مصداقيتها ، وتطمح لضمان أمنها وسلامة مواطنيها وقوتها تجاه الاخطاء ، وينبغي ان تعي هذه الحكومات أن عصر الحكم الفردي لم يعد مجدياً اونافعاً في عصر السير نحو تحقيق الديمقراطية ، اذ أن سيطرة فرد واحد على مقدرات شعب كامل يرسخ النموذج القائم الآن في العراق على أرض الواقع حيث يسيطر صدام حسين على اكثر من ١٩ مليون انسان يدخلهم من حرب الى اخرى ، ومن كارثة الى مذبحة ، فضلاً عن الاعتقالات والجرائم المختلفة بحق عامة المواطنين .

ومن ناحية تطبيق نظام الحكم الفردي لايختلف اي خليجي محكوم بسلطة الفرد هو الملك او السلطان أو الأمير ، عن نظام الحكم في العراق الخاضع لسلطة الرئيس ، الا في المسميات وحجم التطبيق الديكتاتوري لسلطة الفرد ، وذلك ان وجود ألفين من المعتقلين السياسيين وثلاثة آلاف ممنوع من السفر وبضعة آلاف من المنفيين ، في دولة مثل السعودية التي

إن وعي المواطن الخليجي لم يعد كما كان عليه عند بداية مجيء الاسر الحاكمة ، حيث بدأت تظهر في المنطقة كفاءات خليجية تنتقد التوجه الاستهلاكي للحكومات وترفض استبدال الديمقراطية بالرفاه المادي

لايتجاوز عدد سكانها عن أربعة ملايين نسمة ، يعد الأمر بالغ الخطورة ، وينذر بعواقب وخيمة .

وكذلك بالنسبة لدولة صغيرة مثل البحرين التي تمتلك اكبر جهاز للقمع في منطقة الخليج ، وتستعمل بعض وسائل التعذيب والارهاب ،لاتقل ضراوة عن الذي يجري في العراق وغير العراق من الدول الكبيرة في العالم " فقد بلغ عدد المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في البحرين ومعتقلاتها خلال الثمانينات اكثر من ٤٠٠٠ مواطن ، لايزال المئات منهم يقضون

ان عصر الحكم الفردي لم يعد مجدياً أو نافعاً في عصر السير نحو الديمقراطية ، وان سيطرة الفرد يرسخ النموذج القائم الآن في العراق

أحكاماً بالسجن ، ومئات آخرين من دون محاكمات ، وهذا العدد ضخماً في هذه الدولة الاصغر في العالم العربي .

على هذا فالتشابه بين الحكم الفردي في العراق والحكم الفردي في اي دولة خليجية واضح .

فعليه من الأفضل لحكام الخليج ـ لصالح الوطن والمواطن ـ ان يقوموا بإجراء اصلاحات واسعة تشمل حقوق المواطن في العيش في وطنه بأمان وحرية وسلام ، ويبدأ ذلك باطلاق سراح المعتقلين السياسيين واطلاق كافة الحريات وابرزها حرية التجمع وحرية العقيدة ، وحرية الرأي والصحافة ، وحرية الاضراب والتظاهر والا فإن الشعوب سترد بطريقتها الخاصة .

أزمة الديمقراطية في الخليج

الخليج العربي بأهمية الاستراتيجية وثرواته النفطية الهائلة وبمساحته المحدوده حيث تنبسط دولة في مساحة قدرها (٢,٥٦٤,٠٠٠)كم٢ تتصف بالأمتداد والتواصل الكافي وتمتد اراضيه على أرض خاليه من الحواجز الطبيعية وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج الى بحر العرب الى البحر الأحمر مما يسمح بسهولة الاتصال البري والبحري بينها .

وهذا التقارب ادى الى تشابه البنى الجغرافية والديمغرافية وكذلك الى التجانس السياسي لدول الخليج . فالدول الست تحكمها أنظمة تنتهج النمط الوراثي المحصور في الأسرة الواحده ، كما أنها تتبع سياسات داخليه وخارجية متشابهة الى حدٍ بعيد .

والنمط الوراثي يعني صلة الدم او علاقة النسب والقرابة من جهة الأب التي تعبر عند هذه الانظمة أساس نقل السلطة ، ففي السعودية فأن السلطة تنحصر في سلالة عبدالعزيز مؤسس المملكة الذي خلّف العرش الى أكبر ابنائه سعود ومن ثم توالى الحكم من سعود الى اخوانه على التوالي .

اما البحرين : فقد نص الدستور الصادر في السادس من كانون الأول/ديسمبر/١٩٧٣م بأن العرش يمر في أسرة آل خليفة من الأب الى الأبن الاكبر مالم يرى الحاكم تولية شخص أخر غير اكبر ابنائه ، فأنتقلت السلطة من الشيخ سلمان بن حمد الى الشيخ عيسى الحاكم الحالي في ١٦/ديسمبر١٩٦١م وعين الشيخ حمد اكبر ابناء الحاكم ولياً للعهد .

والكويت : فقد كانت دولة وراثيه دورية ، وكان يمسك بمقاليدها الامير عبدالله السالم في ١٩٥٠م بعدما توفي ابن عمه الشيخ أحمد الجابر ، ولما توفي الامير عبدالله السالم في سبتمبر١٩٧٧م تولى العرش ابن عمه الشيخ جابر الأحمد الجابر وتم تعيين الشيخ سعد العبدالله وهو ابن الأمير السابق ولياً للعهد .

أما قطر : فهي دولة وراثية استقلت عام ١٩٧١م وينص دستورها الصادر في عام١٩٧٠م على ان يكون الأمير من أسرة آل ثاني ، وقد كان يحكمها الامير أحمد بن علي بن عبدالله بن قاسم آل ثاني ، وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٢م قام الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني بعزل ابن عمه الأمير أحمد بن علي بـ« أنقلاب قصر سلمي وبقرار جماعي من اعضاء الأسرة » واستولى على الحكم ولازال الحاكم الحالي وعيّن حمد بن خليفه اكبر ابناءه ولياً للعهد .

واما سلطنة عمان فهي ايضاً وراثية ظلت تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٥١م وليس لها دستور ولكن السوابق التاريخية للسلطة اكدت مرور العرش من عام ١٨٨٨م في أسرة آل بوسعيد من الأب الى الأبن على أساس مبدأ الذكوره .

والامارات العربية المتحدة فانه بعد عقد حكام الامارات السبع الاجتماع الذي تبنوا فيه الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة في ٢/١٢/١٩٧١م نص على تشكيل خمس سلطات اتحادية هي المجلس الأعلى للاتحاد ، رئيس الاتحاد ونائبه ، مجلس وزراء الاتحاد ، المجلس الوطني للاتحاد والقضاء الاتحادي وبهذا ظهر الاتحاد وخرجت للنور (دولة الامارات العربية المتحدة) واصبح الحكم فيها وراثياً حيث عين الشيخ زايد بن سلطان أبنه الشيخ خليفة بن زايد ولياً للعهد . هذه التشكيلة الوراثية في أنظمة الخليج لاتنحصر في خلافة العرش فحسب بل انعكست حتى في مؤسسات الدولة الاخرى كرئاسة الوزراء واهم الوزارات الاخرى كوزارتي الداخليه والخارجية اللتان تعتبران عند انظمة الخليج امتداداً وظيفياً للأسر الحاكمه وهذا الجدول التالي يشير الى ذلك :

لقد ادى هذا النمط الوراثي الحاكم في الخليج الى الاستئثار بالحكم والثروات الطبيعية وساهم في تكريس الحالة الدكتاتورية والتسلطية في سائر البلاد الخليجية وانعدمت بسببها الحياة الديمقراطية حيث هي تأكيد لسيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده لتحقيق اهدافه عبر أجواء من الحرية السياسية والمدنية العامة التي يجب ان يتمتع بها كل مواطن .

حقوق الانسان الخليجي الضائعة

صدر الاعلان العالمي لحقوق الأنسان في ١٠/ديسمبر/١٩٤٨م من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهو من اعظم وثائق التاريخ البشري من حيث قيامه على المبادىء والقواعد الاخلاقية لمدنيات عديدة مرت في التاريخ ، وكذلك اقرته تعاليم ونصوص ديننا الاسلامي والديانات الاخرى التي تنص على عدم التمييز والتأكيد على مبدأ المساواة بين الناس .

وتنص المادتان الاوليتان للأعلان على ان جميع الناس يولدون احراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق . كما ان هناك مواد أخرى تتصل بحقوق الانسان بأن له حق الوجود في الحياة وحق المستوى المعيشي لضمان صحة

> لابد من ان نخرج من الازمة الراهنة بافكار واساليب جديدة نتجاوز من خلالها اخطاء الماضي ، ولايتم ذلك الا من خلال اشاعة اجواء الحرية والتعددية والمشاركة الشعبية في السلطة

> لقد ادى هذا النمط الوراثي الحاكم في الخليج الى الاستئثار والاستبداد وساهم في تكريس الحالة الديكتاتورية في انحاء الخليج ، وانعدمت بسبب ذلك الحياة الديمقراطية حيث سيادة الشعب لنفسه

الشخص ورفاهيته من (حق المأكل ، الملبس ، المسكن والعناية الطبية) ، كما له الحق في عدم الخضوع للتعذيب او لأي اعتداءات أخرى على سلامته البدنية ، وله الحق في التعليم والمشاركة في الشؤون العامة ، وله الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والراي والتعبير الى غيرها من الحقوق التي تؤكد على المساواة والكرامة الانسانية .

وحسب عضوية جميع دول الخليج في منظمة الامم المتحدة إلا ان بعض حكومات الخليج لم تتجاوب مع الأتجاه الدولي في التوقيع على تطبيق جميع المواثيق الحقوقية والانسانية فخرجت عن هذا المبدأ ، ويأتي هذا الخروج في صورة الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان الخليجي والتي منها :

١ـ الاعتقال العشوائي بحق اي انسان في اي مكان وفي اي وقت ممارسات يومية تتم عبر اساليب غير مشروعة كالمداهمات الليلية او الاختطاف من الشوارع العامة أو الاعتقال من موقع العمل او الوظيفة دون سابق انذار .

٢ـ تعريض المعتقلين لشتى وسائل التعذيب القمعية في سبيل أخذ الاعتراف ، وكل ذلك تؤكده منظمة العفو الدولية في تقاريرها السنوية المختصة بالمعتقلين في الخليج من اعتقال دون محاكمة او التعذيب بأفضع الوسائل لانتزاع الاعترافات .

٣ـ عدم السماح بتكوين التجمعات الدينية او السياسية او الاجتماعية والثقافية ومزاولة انشطتها ، وانعدام حرية تأسيس النقابات

٤ـ تقيد انظمة الخليج المطبوعات الصحفية وتربط عطاءاتها بمايخدم السلطة والدولة ، والعقاب بالسجن والتعذيب لكل من ينشر او يطبع دون أخذ اذن مسبق من اجهزة الرقابة .

٥ـ منع تداول المطبوعات التي تتضمن المساس بأنظمة الحكم فمثلاً في البحرين يعاقب من يتداولها بالحبس لمدة سنتين او بغرامة تتجاوز الالفي دينار او بالعقوبة معاً من ادار مكتبة أو نشر او تداول مطبوعات لم يؤذن بها .

وكل هذه الانتهاكات المستمرة من حقوق الانسان تجري في الخليج بشكل متقارب جداً لاتختلف الا في الاطر الشكلية فقط .

الحقـوق والتطـورات العالميـة

التطورات العالمية التي حدثت في المعسكر الشرقي والتي بدأت بأنفتاح الصين على الغرب ثم اعلان الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف لسياسته التغييرية الجديدة (البرويسترويكا) ومارافقها من تحولات في المعسكر الشرقي في بولندا والمجر والمانيا الشرقية التي اندفعت لتحطيم جدار برلين بعد ٤٨ عاماً من ارسائه وتم بعد ذلك توحيد الالمانيتين .

والانتخابات الحرة التي جرت في الكثير من دول العالم في تشيلي وفي تونس والجزائر ، هناك من يتطلع لئن تتغير السياسات الخليجية في المنطقة وترى دوله حياة ديمقراطية حرة جديدة .

ونحن نتطلع الى ذلك اليوم الذي نتساوى فيه مع شعوب العالم في الحقوق والحرية والكرامة . فالحرية والكرامة فطرة راسخة في اعماق النفس الانسانية وقديمة بقدم التاريخ ، واذ تمر منطقتنا الخليجية بأزمة حادة بسبب احداث الحرب ، وما سببته من افرازات على المستوى الطبيعي والفكري ، لابد من ان نخرج منها بأساليب جديدة ، نتجاوز من خلالها ثغرات واخطاء الماضي الى حيث الحرية والتعددية والمشاركة الشعبية في السلطة حتى يساهم كافة ابناء الشعب في بناء الاوطان ، يدفعهم الى ذلك الحرص على تقدمها وازدهارها ونهضتها في كافة المجالات ، ولن يكون ذلك الا من خلال قيام انظمة حرة قائمة على أساس الديمقراطية وتحقيق الحريات العامة .

الحرية سبيلنا الى الرقي

بقلم الشيخ الحاج عبد الحميد الرضي

المال والجاه والولد ، نِعمٌ يَمنُّها الله ـ عزوجل ـ على بني البشر فيفرحون بها ويعتزون ، ولأنها قد لاتتوفر جميعاً عند الكثيرين ، تتباين درجات الاهتمام عند الناس فبعضهم يولي الأهمية القصوى للمال ، والبعض الآخر للولد أو الجاه .

فيا ترى أيهما الأهم ، وماهو الجدير بالاعتزاز ؟

كل تلك النِعم تستحق الشكر إلّا انها ليست الأهم ، ذلك لأنها أمور غير ثابتة فقد يصبح المرء يوماً وقد خسر ماله أو فقد جاهه أو فارق ولده ، ولو شاء الباري أنعم عليه ثانية بالمال الوفير والجاه العظيم والولد الكثير وعوضه خيراً مما سبق وان فقده .

إذن نحن بين نعم غير مستقرة على حال ، فقد تبقى وتنمو وقد تزول فجأة دون سابق انذار ، بل إن منَ الناس منْ لا يمتلك شيئاً منها ، أفلا يجد الفقير في مجتمعاتنا نعمة يعتز بها ، أو ملكة يفتخر بها ؟

النِعمُ الأجدر بالاعتزاز

إن هناك نعماً أكثر أهمية للإنسان من سائر الممتلكات ، فالعقل والحرية أمران لايجد المرء هويته الحقيقية بدونهما ، ومن يفرط فيهما يفقد ماميز الباري بهما البشر عن سائر المخلوقات .

ومن هنا نجد في الحديث الكثير مما يؤكد على أهمية العقل والحرية ودورهما في الحياة ، فعن رسول الله (ص) : « قوام المـرء عقله ، ولا دين لمن لا عقل له » ، وعنه (ص) : « إنما يُدرك الخير كله بالعقل » ، فكل الخير والإزدهار مرتبط بالعقل ومايستطيع التوصل اليه دون قمع أو تقييد . ويجب على من يريد المحافظة على دينه أن يحافظ على عقله حراً سليماً وفاعلاً ، فمن الناس من أودع عقله وإرادته رهائن عند الآخرين من جنسه يديرون عليه رحى مظالمهم أو مصالحهم ، فاذا بك لا تعيد النظر في دينه فحسب بل وفي إنسانيته أيضا !

وعن الامام علي بن ابي طالب (ع) : « أفضل حظ الرجل عقله ، إن ذل أعزه ، وإن سقط رفعه ، وإن ضل أرشده ، وإن تكلم سدده » .

فالحياة مواقف والعقل فيها سيد كل موقف ، فاذا مادار الأمر بين أن يكون الانسان ذليلاً أو عزيزاً فان عقله يرشده إلى مايعزه ، ومسير المرء في طريق الهدى وعلى المنهج القويم لايتأتى إلّا برجاحة عقله ، وكذا سداد رأيه ومنطقه وسائر حركاته وسكناته لاتتم إلّا بحسن إستخدام العقل ، فهلا تأملنا روعة هذه النعمة الإلهية ومدى أهميتها ؟

ونلمس في قول الامام علي (ع) : « لاتكن عبد غيرك وقد جعلك الله حـراً » أمراً صريحاً بعدم العبودية والرضوخ لغير الله ، فقد خلق المولى القدير عبده وجعل منه إنساناً بحريته وكرمه بها ، وتلك نعمة لايحق لأي كان أن يسلبها من غيره . واذا ما أردنا عبادة الله تعالى حق عبادته فنأتمر بأوامره وننتهي عن نواهيه وحده ، علينا أن نكون أحراراً ونجتنب الوقوع في براثن المتجبرين الظلمة ، فندين لهم ـ لاسمح الله ـ بما لايتوجب لغير الواحد القهار .

من هنا كان لزاماً على كل حر عاقل أن يعتز بما وهبه الله عزوجل وأن لا يسمح لأي كان أن يلغي عقله أو يحد من حريته .

الحـــرية حاجـة مصـــيرية

لقد ارتبط التقدم في المجتمعات ، والحديثة منها خاصة ، بممارسة أفرادها حرياتهم ودورهم الانساني على أفضل نحو وأعلى مستوى ، فكان رقيهم في مختلف مناحي الحياة ، على عكس المجتمعات التي لاتزال رهينة إنعدام الحرية وإلغاء العقل . فبقدر ماينعم البشر بعقولهم وحرياتهم بنفس القدر يكون تقدمهم ، فإذا لم يحسنوا إستخدامها ـ قسراً أو إختياراً ـ فإنهم لامحال إلى التخلف والانحطاط .

لقد حارب الطغاة على مرّ التاريخ فكر الشعوب وإرادتها الخلاقة ، فالعقل إذا مارضخ تحت الضغط والارهاب ولم يسمح له بالانطلاق فانه بمرور الزمن يصبح كالجماد أو أقل شأناً ، فالحرية وحدها التي تطلق العنان للفكر ولسائر الطـاقات والمواهب لتتفجر وتنتج ، وتفتح الآفاق والسبل للتحضر والرقي .

من هنا كانت الحرية مطلباً حيوياً وأمراً مصيراً بالنسبة للإنسان ، ولمّا كان مستقبل الشعوب . متوقفاً على مايمارسونه من حريات ، لزم أن تتوفر الحرية في كافة البلاد وعند الناس كافة بحيث يصدق عليهم انهم أحرار في جميع المجالات الحياتية وسـائر الأحـوال السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا هدد أمر أو شخص ما حرية الناس لزم عليهم الدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة ومهما تطلب الأمر ، فالتعذر بالصعوبات والعقبات والاوضاع السيئة أنها لا تسمح بممارسة الحريات وإثارة العقول ، سمة من سمات العبيد ،فالانسان حرّ بقدر ما يحمل في ذاته من حرية ويدافع عنها في أي ظرف ، وعبد بقدر ما تحوي

ذاته من العبودية والاستعداد للرضوخ للآخرين ، فعن علي (ع) : « الحر حرّ ولو مسّه الضر ، والعبد عبد وإن ساعده القدر » .

التحرر ضرورة حضارية

نحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين حيث لا مجال لحكم الناس بالعشائرية ولا بالحديد والنار، فروح العصر تنبذ الدكتاتورية والاستبداد، وقد فطنت شعوبنا لما يحاك ضدها من مكائد وتمارس بحقها من انتهاكات منافية للإنسانية.

وأبناء امتنا الإسلامية وشعبنا المؤمن أحرار، متحضرون، ويدينون لله وحده بالعبودية، وينبذون ويقاومون كل من يسعى لسلب الناس حرياتها وحقوقها المدنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي أقرها الدين الحنيف، وأقرتها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، والتي صدقت عليها وعملت بها سائر الدول المتحضرة.

ان المسلم عزيز على الله تعالى ولا يجوز لأي كان ان يحط شيئاً من قدره، فعن الرسول الاكرم (ص): «لا تحقرن احداً من المسلمين، فإن صغيرهم عند الله كبير». بينما المسلمون اليوم يعانون من التحقير والاستبداد الكثير، فواحد يسلبهم حقوقهم وآخر يقيد حرياتهم وثالث يحط من قدرهم مصرحاً بأن الشعب ليس بمستوى الديمقراطية وانه لا يحتاج اليها، أو حين الإضطرار يعلن بالاخذ بأسباب الديمقراطية ولكن بعد الإعداد لها والله العالم كيف ومتى؟ وقد تمرّ أعوام طوال من التوقف - إن لم نقل التخلف - قبل ان نسمع تصريحات مشابهة، أو مناقضة لا فرق! كل ذلك سعياً من الطاغوت للانفراد بالحكم ومنع الناس حق المشاركة في ادارة شؤون البلاد.

من هنا كانت الحرية نعمة وحاجة تستحق الجهاد لنيلها والصمود من اجلها، فجيل اليوم والغد لا أفق أمامه من دونها، فلنطلق عقولنا وسواعدنا لتتخذ من الحرية سبيلاً لصياغة واقع أمثل. السنا نعمل جاهدين لتوفير افضل سبل التعليم والصحة العامة، وأسرع طرق الكسب والثروة، من أجل ضمان مستقبل ابنائنا؟

يجب أن تكون الحرية اهم واغلى ما نريد تحقيقه للأبناء، فلن تنفعنا المعارف ولا الأمال ما لم تكن أجيالنا القادمة تنعم بسائر الحريات.

لنكن من طلاب الحرية

إن الدعاء والتأييد القلبي للعاملين على ترسيخ الحريات لايجدي وحده ، ولن يغيّر من الواقع شيئاً ، فنحن مطالبون بممارسة الحريات وتأكيد حقنا فيها مهما كلفنا الأمر ، فلا كرامة ولاعزة ولا تقدم من دون الحرية .

ومصير طلاب الحرية التقدير من أممهم ولو بعد حين ، فما عندنا من كرامة فبفضل شهداء الحق والعدل والحرية ، ولم ينس التاريخ تكريم من عمل لترسيخ قيمة من القيم ، فكيف بالحرية وهي أساسها جميعا ؟

وصدق الإمام علي (ع) بقوله :« ليس للأحرار جزاء إلّا الإكرام » .

فعلينا جميعاًأن نكرم طلاب الحرية ، ونشاركهم جهودهم وجهادهم ، فلمن يمارس الحرية ويجاهد لتحقيقها من أجل الآخرين وهو مؤمن ، التقدير الدنيوي الجليل والأجر الأخروي الجزيل ، خاصة إذا ماكان ذلك من أجل سيادة القيم والمبادىء والقوانين التي تحترم الانسان وتحميه وتكفل له حقوقه .

المؤمنون مدعوون في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى إلى إستيعاب هذه الضرورة الحياتية والمصيرية للحرية فإن مخاطر العبودية والإنحطاط تمسنا جميعا دون إستثناء ، فكما نار الحرب إذا ما إشتعلت لاتميز بين المذنب والبريء كذلك عسف الطاغوت ونهمه .

وعلى المؤمنين أن يعرفوا ويبتكروا الاساليب العملية لنيل حقوقهم وممارستها فالبلاد ليست ملكاً لفئة دون بقية الناس ، وحقهم المشروع هو المشاركة في صنع مستقبل الوطن ، متجاوزين اية عقبة تقف دون هذا الحق الطبيعي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى علينا أن نعرّف العالم بأسره أوضاعنا المعاشة ومطالبنا المشروعة في مختلف المجالات ، وإذا ما إجتمع الجميع على هذه المطالب فإننا سننتهي إلى احدى ثلاث نتائج .

* أن ننال حقوقنا ونمارس حريتنا ، وهو المطلوب تحقيقه بأي ثمن .

* أن ننال بعض مالنا ، فيبقى البعض الآخر الذي يتطلب منا الإستمرار لإنتزاعه .

* أن تُرفض مطالبنا جميعاً ، وفي ذلك دافع ومسوغ أقوى لمواصلة الجهاد من أجلها .

وهكذا على الطليعة من أبناء الأمة أن تأخذ بأيدي الناس في هذا الطريق ، وأن تتقدم هذه المسيرة المباركة ، لتخطط وتبرمج وتحث الناس على الاستقامة ، وتثقفهم وتُعْلِمهم بما توصلت اليه الجهود المحلية والدولية من نتائج ، ليكون العمل شاملاً وشعبياً تعبأ فيه الصفوف رجالاً ونساءً ، كباراً وصغاراً .

فإذا ما أصبح الوعي عاماً بضرورة الحرية ، فكانت مطلباً مصيرياً ينادي به الجميع وتسعى له الأكثرية ، لا الطليعة فحسب ، فإن الأمل بغد مشرق سيعم القلوب ، ونكون قاب قوسين أو أدنى من الحرية والعدالة والإزدهار ، وما ذلك على الله بعزيز .

استفهامات حول المستقبل الديمقراطي في البحرين

يتجدد الحديث في الاوساط الشعبية عن اهمية اعادة الحياة التشريعية بمؤسسة ديمقراطية واسعة وشاملة ومرنة

لقد كانت الحياة الديمقراطية التي اعتمدت في ١٩٧٣م ، (منحة) حسب تصنيف النظم السياسية . وجاءت بفعل ارادي ومخطط من قبل مجلس العائلة الحاكمة في البحرين ، مشفوعة بمشاركة شعبية على غير المألوف ، وتفاجأت بها العديد من الاوساط الشعبية والسياسية ، كما حملت بعض الاوساط العربية والدولية ، مخاوفاً مما يضمره نظام البحرين وراء هذه الديمقراطية . واعتبرتها صيغة شاذة في هذا العالم ، حيث تجاوز مجلس العائلة الحاكمة بصلاحياته ، كل النظم الدستورية ، والقوانين التي شرعها المجلس الوطني .

وتقترب صيغة (المنحة الديمقراطية) في البحرين الى بعض النماذج التي شهدتها بعض دول العالم ، فعلى سبيل المثال ، جاء الدستور المصري الصادر في ١٩٢٣م كـ(منحة) من الملك فؤاد الى الشعب المصري ، ليتفادى بها ثورة شعبية محققة الوقوع ، كادت ان تذهب بعرشه ادراج الرياح . ولم تمض الا سبع سنوات حتى امر الملك فؤاد بحل الدستور بحجة التوفيق بين النظم السياسية وبين احوال البلاد وحاجاتها .

وكذلك الغى الملك الفرنسي شارل العاشر في سنة ١٨٣٠م ، الدستور الذي منحه للشعب الفرنسي في عام ١٨١٤م ، بحجة (ان الشعب الفرنسي اظهر نكراناً للجميل وحجوداً للمنحة) .

من هنا فان منح الحياة الديمقراطية وان جاءت بفعل ضغوط شعبية ، فان الانظمة غير الحضارية ، ترى الشرعية في امتلاكها صلاحية سحب هذه المنح ، أنى شاءت . في وقت يرى القانونيون ان (المنحة) من قبل الحاكم للشعب لاتعني الا استرداد الشعب لبعض حقوقه الاساسية التي صودرت ، وبالتالي لايحق للحاكم ان يقوضها او يلغيها .

... وفي البحرين ، منح الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، الشعب البحراني حياة ديمقراطية ثم مارس في اغسطس ١٩٧٥م (حقاً) مطلقاً ، وليس اعتراضاً توقيفي ، وذلك حين امر بحل المجلس الوطني الذي جاء بفعل انتخابات شعبية شرعية جرت في ١٩٧٣م . مما اشار هذا الامر الى ان الامير ، امر بسحب (المنحة) التي اعطاها الشعب بمرسوم اميري صدر في (١٦/١٢/١٩٧١م) . مما ادى الى انعدام الثقة الشعبية في السلطات .

تصلب السلطات والحلول المسبقة

مع بداية المواجهة بين الحكومة والتكتلات ، سافر خليفة بن سلمان آل خليفة الى العاصمة البريطانية ، بحجة العلاج المطول (مما جعل بعض المصادر تعطي هذا الاجراء المفاجيء مغزاً سياسياً . وعلى الاثر سارعت التكتلات الى اعلان قرار بالاجماع برفض قانون امن الدولة ، وادلى بعض النواب بتصاريح لاتخلو من القسوة والادانة لموقف السلطات تجاه هذا القانون . وفي هذا الصدد نشرت جريدة (صدى الاسبوع) بياناً لاحدى الكتل النيابية . فأمرت رقابة وزارة الاعلام بإيقاف جريدة (صدى الاسبوع) عن الصدور ، واعتقل عدداً من صحفييها وتعرض البعض الآخر للاستجواب ، كما منعت جريدة السياسة الكويتية من دخول البلاد لما حوته من تصريحات متشددة لبعض النواب .

وبأمر من الشيخ حمد بن عيسى ،ولي العهد ورئيس الوزراء بالنيابة ، فرضت رقابة مشددة على الوسائل الاعلامية ، وطلب وزير الاعلام طارق المؤيد ، من رئيس تحرير جريد الاضواء وهي تمثل التكتل الليبرالي (محمود المردي) ، ومن الشهيد عبدالله المدني صاحب مجلة (المواقف) الممثلة للكتلة الدينية ، وقف الحملات الاعلامية ضد الدولة وعن نشر اية مادة مثيرة على الصعيد الداخلي .

وقرر حمد بن عيسى خلال هذه الفترة الحرجة من نيابته لرئاسة الوزراء ،مقاطعة الجلسات الاخيرة للمجلس في دورة الانعقاد الاول . مما جعل النواب يشكّون في حضوره لجلسات الدورة الثانية . وقد صرح حمد لبعض نواب المجلس : (اذا كانت الثقة غير موجودة بين النواب والحكومة فلا داعي لأستمرار التعامل فيما بيننا) ، كما صرح لجريدة (الاضواء) في احد اعدادها الصادرة بعد فض المجلس لدورته الاولى (انه لايستبعد اجراء تعديلاً وزارياً خلال الصيف باتجاه تشكيل حكومة اكثر قوة لمواجهة المعارضة) .

الى هنا كانت الحكومة تشير الى وصول الطرفين الى حافة التصادم ، وان لا مخرج للمعارضة الا بقبول قانون أمن الدولة . من جانب آخر تعنّتت المعارضة امام موقف الحكومة ، فاثارت موضوع التصويت على القانون في جلسة ٤ مايو ١٩٧٥م لاعتقادها انها (استنفذت كافة الطرق وارتأت ان على المجلس في نهاية الامر ان يواجه الموضوع بشجاعة) .

* المرحلة الثانية من المواجهة :

بعد فض دورة المجلس بشهرين شنت سلطات البحرين حملة اعتقالات واسعة في ٢٢اغسطس ١٩٧٥م ، بدعوى وجود محاولة لاسقاط الحكومة واغتيال بعض الامراء في بعض الدول الخليجية المجاورة . وقد ساهمت وسائل الاعلام المحلية في ترويج هذا الادعاء الكاذب ، كما ارسلت الحكومة وفوداً الى دول الخليج لشرح الموقف وابعاده على الصعيد الداخلي والخارجي .

وبعد يوم واحد فقط من الادعاء قدمت الحكومة استقالتها ، معللة ذلك بفقدان التعاون

مع المجلس (وسيادة افكار غريبة في المناقشات ، فضلاً عن انها اتجهت نحو التحريض والمزايدات) . وقد ابدى الامير (قلقه) ازاء ماذكره رئيس الوزراء في وثيقة استقالته !!.

وصدر امر اميري رقم (٣) بتكليف خليفة بن سلمان رئيس الوزراء السابق بتشكيل وزارة جديدة ، لم تتغير عن سابقتها الا بزيادة وزيرين وتغيير وزير واحد . وفي مساء الاثنين ٢٥ اغسطس ١٩٧٥م ، نبهت اذاعة البحرين المواطنين ، باذاعة نبأ هام ، ثم اعلن في الساعة الثامنة مساءاً : كتاب تقدم به رئيس الوزراء الى امير البحرين جاء فيه :-

(ان الضرورة باتت تقتضي باصدار مرسوماً بحل المجلس الوطني ، ونقترح اجراء انتخابات لمجلس جديد حتى تقوم لجنة من اهل الراي بوضع مشروع دستور البلاد .. ولقد تداولت مع زملائي في الوزارة وتدبرنا الموقف ورأينا ضرورة الاتجاه لهذا الحل ..) .

وفي ٢٦ اغسطس ١٩٧٥م اصدر امير البحرين مرسوماً بحل المجلس الوطني وتعليق المادة (٦٥) من الدستور التي توجب اجراء انتخابات جديدة خلال شهرين من تاريخ حل المجلس .

لقد كانت الحكومة البحرانية اسرع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخراجها من الازمة الديمقراطية التي عصفت بالمجلس الوطني ، ووضعت احتياطاتها المسبقة لاي طارىء يعتري المجلس ، وكان قانون أمن الدولة ـ الذي تجيز المادة الاولى منه لوزير الداخلية باحتجاز اي مواطن يشتبه فيه ، لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات دون محاكمة ـ الذي عرضته الدولة على المجلس الوطني للموافقة على قانونيته ، هو مجرد بالون اختبار ، وبداية عدم رغبة السلطان البحرانية في استمرار المجلس .

التكتلات والقوى السياسية امام الازمة الديمقراطية

قبل شهرين فقط من ختام الدورة الاولى للانعقاد الاول ، عرض قانون امن الدولة على المجلس ، وكان اختيار الحكومة لهذا التوقيت ، مناسباً لمخططاتها ، ومنسجماً مع ماتكنه من موقف سلبي تجاه الحياة البرلمانية . ثم عمدت الى الغياب عن الجلسات الثلاث الاخيرة مع نهاية دورة المجلس . وانفض المجلس بعدها في عطلة صيفية ، حيث استطاعت الحكومة خلالها العمل بالقانون دون منازع ، وهيئت الاستعداد لمختلف التوقعات التي ستجري في المجلس خلال الدورة الجديدة .

في هذه الاثناء وضع الامير نفسه فوق المنازعات السياسية بين الحكومة والقوى السياسية ، بينما ذهبت الحكومة الى التمجيد بالامير ، حتى وضع في موضع (صمام الامان) ، وراحت الصحافة المحلية تبرز الامير من خلال استعراض مواد الدستور التي تتعلق به ، والتي تعتبره ذات لا تمس ولا تدس . ويمتلك جل الصلاحيات التي تخوله بحسم النزاعات والصراعات السياسية في المجلس الوطني .

كتلة الشعب ، وهي الكتلة التي كانت تمثل تيارات متصارعة في داخلها وخارجها ، فاعقاب التحرك السياسي الجماهيري مع بدايات عام ١٩٢١م ، مروراً بفترة الخمسينات التي شهدت المواقف المطالبة بالاستقلال وتصفية الوجود البريطاني ، انخرط الشباب البحراني في تنظيمات مختلفة (وادى هذا الانخراط في صفوف الاحزاب والحركات القومية العربية الى بلورة تيارات واتجاهات فكرية وسياسية ونضالية في البحرين ، لعبت دوراً اساسياً في مرحلة المد القومي العربي ثم لم تلبث ان انعكست على هذا الشباب انتكاسات هذا التيار بعد الانفصال السوري المصري ، والصراعات بين الناصرية والاحزاب العقائدية العربية ، وبين التيار القومي والشيوعي) .

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م انعكست آثار ذلك المناخ على الخليج العربي ، فظهر تياران :

* التيار (الجذري) :

الذي يؤمن بمواصلة العمل بطرق جذرية بواسطة الكفاح المسلح واستلهام التجارب من تيار الكفاح المسلح في (عدن) و(ظفار) .

* تيار (الاعتدال) :

واطلق على نفسه (التيار الواقعي) . وواصل العمل من خلال النضال السياسي المطلبي الذي يدعو الى (البرلمانية والحريات الديمقراطية) . واستلهم هذا التيار تجربته من خلال ما وصلت اليه الكتلة الوطنية في الكويت التي شقت طريقها من خلال الحضور السياسي في البرلمان الكويتي .

... وقد رفض (التيار الجذري) الدخول في المعادلة الانتخابية ودعى الى مقاطعتها (لان المقاطعة الشعبية للانتخابات هي الطريق الصحيح ، ولان الدخول الى المجلس وسيلة يستفيد منها النظام لتنفيس الضغط الشعبي الذي يواجهه ويضغط عليه) . بينما رأى التيار الآخر الدخول في الانتخابات ، فرصة لاعطاء صوته (صفة تشريعية او رسمية) ، وحاول استرضاء (التيار الجذري) عبر اشفاع القبول بالانتخابات (بالحفاظ على وسائل النضال الاخرى كالاضربات العمالية وغيرها) .

وحاولت السلطات مراراً اسقاط هذه التيارات عبر تغذية التناقض بين ايدلوجياتها ومواقفها تجاه المجلس الوطني . ومن جانب آخر فان كتلة الشعب. نفسها كانت تحمل في طياتها عوامل الانفراط ، اذا انها تنحدر من تنظيمات سياسية مختلفة ، تتقاذف بها عوامل خارجية تتعلق بالصراع الايدلوجي والسياسي العربي .

واما على صعيد الكتلة الدينية : فقد كان اعلان الحياة الديمقراطية مفاجئا بالنسبة اليها . وكانت لاتمتلك من الوعي السياسي ما يخولها لاعداد برنامج سياسي متكامل على الاقل ، ويلاحظ ذلك من خلال نشاطاتها الثقافية ، فقد شرعت في طباعة الكتب الدينية واوراق الوعظ والارشاد التي تتعلق بنبذ الشيوعية ومقاومة الالحاد ، كرد فعل على نشاط

القوى السياسية الشيوعية ، في وقت كان الشعب البحراني بحاجة ماسةالى ثقافة الديمقراطية والحريات ، وكذلك اعداد الدور الجماهيريالذي يتوجب اتخاذه امام المعادلات التي تتحكم في المجلس الوطني . كما لم تحمل الكتلة الدينية في طيات مشاريعها آفاقاً واسعة في العمل السياسي والقانوني ، كما لم تمتلك تجربة او وعياً في العمل الديمقراطي ، (واتيحت لها فرص كسب الشارع البحراني وتسييره الى حيث تحقيق مطالب اكثر جدية وجذرية ولكنها لم تع ذلك ، ولم تتمكن من توظيف الوسيلة والامكانية لتحشيد تكتلها العضوي) .

وعلى صعيد العلاقة بين التكتلات في المجلس الوطني ، فان الانقسامات اودت بها الى مـزالق جمة ، صرفتهـا عن اهتمامـاتها الاساسية ، وتعاقبت في مابينها المزايدات على حساب المصلحة العامة .

(فقد تحول التنافس بين التكتلات الثلاث في بعض الاحيان الى نوع من الصراع الداخلي على حساب المصلحة العامة ، فقد يكون الاقتراح او الرأي المعروض من تكتل معين محققاً للمصلحة العامة بالفعل ، لكن لأنه مقدم من هذا التكتل بالذات ، ولأن نجاح هذا الاقتراح والموافقة عليه قد تعزى الى هذا التكتل وتعزز جماهيريته ، فإن التكتل الآخر يعارضه بدعوى سحب البساط من تحت اقدامه ... وهكذا) .

لقد غفلت التكتلات عن امر مهم جداً اثناء صراعها وتنافسها ، الا وهو الموقف غير الواضح للحكومة من التجربة الديمقراطية ، وعدم وجود اية بادرة عملية او اشارة من قبل السلطات بالتعاون لأنجاح المجلس ، ومن جانب اخر فإن التنافس والصراع بين التكتلات ، جعل من خطواتها غير متئدة او مدروسة ، حتى قيل ان من اسباب فشل هذه التكتلات هو (ركضها واستعجالها) في نيل اهدافها ، وكانت السلطات ترى في ركضها ثغرة يمكن استغلالها او اضافتها على عوامل ضعف التكتلات . وأدى هذا الركض والاستعجال الى نسيان اهمية الدور الشعبي في تدعيم الديمقراطية . وأن الكتل النيابية لم تستطع ترسيخ جذورها ونفوذها في الوسط الشعبي وتغاضت عنه تماماً ، وبذلك اضحت الممارسة الديمقراطية محصورة في اطار مبنى المجلس الوطني ، وبقي المواطن يشكو هذه الحالة ، وطرح الناس في اسئلتهم :

((بماذا افادنا المجلس الوطني)) ؟ ماهي الانجازات الملموسة على صعيد الحريات طوال سنوات المجلس ؟ ماجدوى المبارزات الكلامية من فوق منابر المجلس بينما الناس تريد حلولا لمشاكلها اليومية التي يدخل في طياتها الارهاب السلطوي والاعتقالات المستمرة ؟

واستغلت السلطات هذه الثغرة في الشارع البحراني ، فضلاً عن انها تمتلك مقومات الكيد والقوة ، وتفتقدها القوى السياسية والكتل النيابية ، ولذلك لم تجد السلطات صعوبة في اعلان حل المجلس ، وتفادي ردود الفعل الشعبية تجاه الحل .

وساد الكتل النيابية والقوى السياسية اعتقاد ، بأن اسباب حل المجلس جاءت نتيجة الحرج الذي اصاب السلطة بسبب المطالب التي عرضت في الدورة الاولى ، وايضاً التي اعدت للدورة الثانية ومنها :ـ

١ـ سقوط قانون امن الدولة .

٢ـ اجماع المجلس الوطني على الغاء اتفاقية القاعدة الامريكية .

٣ـ بحرنة جهاز المباحث .

٤ـ اثارة موجة الهبات ، ووضع الاراضي الاميرية تحت تصرف الدولة .

٥ـ قانون الصحافة الجديد .

٦ـ قانون العمل .

بينما تشير المعطيات الاولية التي ظهرت مع بداية اعلان الحياة الديمقراطية ، وكذلك بعد حلها ، والمجريات التي ذكرناها مقدماً . الى ان السلطـات قدمت الحيـاة الـديمقـراطيـة كـ(منحة) يتم من خلالها إقناع المواطن بعدم جـدوائية الحيـاة الديمقـراطية ، المقننـة والمدسترة . وتأسيساً على ذلك رفعت الحكومة ورئيس الوزراء بعد حل المجلس شعار (الاقتصاد اولا) ، وحولت البحرين الى مركز تجاري حيوي وهام . واتجهت الحكومة نحو تنمية الموارد والحصول على استثمارات ، وحولت مشاريع التنمية المتاحة الى واقع يلمسه المواطن . كما الزمت الحكومة نفسها بزيادة عدد الوحدات السكنية التي تبنى كل عام ، الى ١٣٠٠ وحدة ، وانشـىء مجلساً لمتابعة شكاوي المواطنين بدلاً من المجلس الوطني .

تلك هي اساليب سلطات البحرين في مواجهة المجلس الـوطني وانهاء الحيـاة الديمقراطية . وتلك هي ايضا نقاط الضعف التي ضربت اطناب المعارضة والكتل النيابية .

وتلك هي المواجهة بين الطرفين وحيثياتها .

واذا ما جزمنا ان هناك مساع من قبل السلطات في الوقت الراهن لاعادة الحياة النيابية ، كما صرح رئيس الوزراء لصحيفة (جلف ديلي نيوز) في عددها الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠م (ان البحرين قد اختارت السير نحو الديمقراطية ، واذا كانت البحرين قد حاولت ذلك من قبل فاننا نستطيع تطبيقها مرة اخرى ..مشيراً الى ان هناك ترتيبات لذلك) . وان الحرب الدائرة في الخليج وتطوراتها ، ستفضي الى جدل سياسي حول النظم السياسية الجديدة التي ستعم المنطقة ، فضلا عن الدور الفاعل للتأثيرات الدولية المنادية بالسلام واطلاق الحريات ، فما هي المسؤليات الملقاة على عاتق القوى السياسية والشعبيـة في طـريق اعـداد البـديـل الديمقراطي ؟ . وما هي الضمانات التي يتوجب توفرها في العلائق السياسية بين القوى الشعبية وبين السلطات قبل وبعد اعادة الحياة النيابية ؟ . وماهو الدور الشعبي لاستمرار المكاسب التي تحققها الحياة الديمقراطية ؟ .

تلك هي تساؤلات يتوجب على القوى الشعبية والسياسية بحثها وتدارسها ، لتتئد على مواقف لاتتزعزع امام الموجات العاتية الآتية من الجوانب المختلفة .

محمد بن عيسى

وقصة [الرمانة] !

نقل في بحار الأنوار (موسوعة فقهية تضم ١١٠ مجلداً للمجلسي) : لما كانت بلدة البحرين تحت ولاية الإفرنج جعلوا واليها أحد السنة ، وكان له وزير ناصبي يحتال في اهلاك الشيعة وإضرارهم ، فلما كان في بعض الأيام دخل الوزير على الوالي ،

وبيده رمانة مكتوب عليها " لا اله إلا الله محمد رسول الله أبو بكر وعمر وعثمان وعلي خلفاء رسول الله " ، فتأمل الوالي فرأى الكتابة من أصل الرمانة بحيث لا يحتمل ان يكون من صناعة بشر فقال : هذه آية بينة على إبطال مذهب الرافضة ، فقال الوزير . اصلحك الله هؤلاء قوم متعصبون فينبغي لك أن تحضرهم وتريهم الرمانة ، فإن قبلوا ورجعوا الى مذهبنا فلك ثواب ذلك ، وإن أبوا فخيرهم بين ثلاث إما الجزية ، أو تقتل رجالهم وتسبي نسائهم وأولادهم ، او يأتوا بجواب عن هذه الآية البينة . فأستحسن الوالي رأيه . فأرسل الى علماء الشيعة وافاضلهم فأحضرهم وأراهم الرمانة وأخبرهم بما رأى فيهم ، فتحيروا وتغيرت وجوههم فقال كبراؤهم امهلنا أيها الأمير ثلاثة أيام لعلنا نأتيك بجواب ترتضيه وإلا فاحكم فينا بما شئت ، فأمهلهم وخرجوا من عنده خائفين مذعورين ، فاجتمعوا في مجلس فأتفق رأيهم على أن يختاروا من صلحاء البحرين عشرة ففعلوا ذلك ثم إختاروا من هؤلاء ثلاثة ، فقالوا لأحدهم : أخرج الليلة الى الصحراء وأعبد الله فيها وأستغث بإمام زماننا لعله يبين ماهو المخرج من هذه الداهية ، فخرج وبات ليلته متعبداً خاشعاً باكياً يستغيث بالامام المهدي (عج) حتى اصبح ولم يرى شيئاً .

فبعثوا في الليلة الأخرى الثاني فرجع كصاحبه فجزعوا كثيراً ، فاحضروا الثالث وكان تقياً فاضلاً اسمه محمد عيسى فخرج الليلة الثالثة حافياً حاسر الراس وكانت ليلة مظلمة فدعى وبكى وتوسل بالله للخلاص واستغاث بصاحب الأمر ، فلما كان آخر الليل اذا برجل يخاطبه : يامحمد بن عيسى مالى اراك على هذه الحالة ولماذا خرجت هذه الليلة ؟ فقال : أيها الرجل دعني فإني خرجت لأمر عظيم لا اذكره إلا الى أمامي ولا أشكوه الا لمن يقدر على كشفه عني . فقال : يامحمد بن عيسى أنا صاحب الأمر فاذكر لي حاجتك ،

فقال : ان كنت هو فأنت تعلم حاجتي وقصتي . فقال له : نعم خرجت لمادهمكم من أمر الرمانة وما أوعدكم الأمير به . قال : فلما سمعت ذلك منه توجهت اليه وقلت نعم يامولاي تعلم ما أصابنا وأنت امامنا وملاذنا والقادر على كشفه عنا .

فقال (عج) : يا محمد بن عيسى ان الوزير في داره شجرة رمان فلما حملت تلك الشجرة صنع شيئاً من الطين على هيئة الرمانة وجعلها نصفين ، وكتب في داخل كل نصف بعض تلك الكتابة ثم وضعها على الرمانة وشدها عليها وهي صغيرة فأثر فيها وصارت هكذا ، فإذا مضيتم غداً الى الوالي فقل له : جئتك بالجواب ولكني لا أبديه الا في دار الوزير ، فإذا مضيتم الى داره فانظر عن يمينك ترى فيها غرفة فقل للوالي لا أجيبك الا في تلك الغرفة ، وسيأبى الوزير ذلك وأنت بالغ ولا ترضى إلا بصعودها ، فإذا صعد فاصعد معه ، ولاتتركه وحده يتقدم عليك ، فإذا دخلت الغرفة رأيت كوة فيها كيس أبيض فانهض إليه وخذه فسترى فيه تلك الطينة التي عملها لهذه الحيلة ، ثم ضعها أمام الوالي وضع الرمانة فيها لينكشف له جلية الحال ، وأيضاً قل للوالي ان لي معجزة أخرى ، وهي أن هذه الرمانة ليس فيها إلا الرماد والدخان ، وان اردت صحة ذلك فأمر الوزير بكسرها فإذا كسرها طار الرماد والدخان على وجهه ولحيته .

فلما سمع محمد بن عيسى ذلك فرح فرحاً شديداً وقبل مابين يدي الأمام وأنصرف ، فلما أصبحوا مضوا الى الوالي وفعل محمد بن عيسى كما أمره الامام (عج) فالتفت الوالي الى محمد بن عيسى وقال : من أخبرك بهذا؟ قال : امام زماننا وحجة الله علينا . فقال : ومن إمامكم ؟ فأخبره بالأئمة واحداً واحداً حتى انتهى الى صاحب الزمان (عج) . فقال الوالي : مد يدك فتشهد واستشيع على يديه وحسن إيمانه وأمر بقتل الوزير واعتذر الى أهل البحرين وأحسن اليهم وأكرمهم .

ولازال قبر محمد بن عيسى الى يومنا هذا معروف فهو ضريح في قرية الدمستان تزوره الناس وتقدم باسمه النذورات ويعرف عندهم باسم أبو رمانة .

قراءة في كتاب

لمؤلفه: عصام الأديب

البحرين قضايا الأمن والحرية

يناقش الاستاذ « عصام الاديب » في كتابه « البحرين قضايا الأمن والحرية » ثلاث قضايا مهمة حول الأمن والحرية ، قسمها على ثلاثة فصول وثلاثة ملاحق ، هي :

ـ الفصل الاول : ويعالج الواقع الأمني في البحرين من منظور نظمه وتشريعاته وموقعها من شرعة النظم الحقوقية في العالم .

ـ الفصل الثاني : يعالج قضايا الاعتقال والمعتقلين السياسيين في البحرين من منظور الاحصاءات والأبحاث الميدانية .

ـ الفصل الثالث : ويشرح واقع التعذيب النفسي والجسدي في سجون البحرين وأثره على الانسان ، من منظور ميداني وعلمي متخصص .

اما الفصل الاول « الامن البحراني في نظمه وقوانينه » فيعرض المؤلف فيه خلفيات الواقع الأمني « المتدهور » في البلاد ، عبر التطرق الى تاريخ مجيء اسرة آل خليفة الحاكمة ، وابعاد سلطة علماء الدين وتعاملهم مع عائلة (آل مذكور) العمانية . وكان مجيء آل خليفة على صهوة العنف حيث عمدوا على تشكيل فرق ارهابية عرفت بـ« الفداوية » التي أوكلت اليها مهمة اغتيال علماء الدين البارزين ، منهم « العلامة الشيخ حسين العصفور » والمفكر الاسلامي « الشيخ عبدالله العرب » الذي قتل وهو يصلي في المحراب ،. وقامت هذه الفرق بمصادرة ممتلكات الفلاحين وتشريد العشرات من العوائل التي نزحت الى الدول المجاورة من الخليج في البصرة والكويت والاحساء والقطيف والمدن العربية على الساحل الايراني ، ليس هذا فقط ، بل وصل العديد من العوائل البحرانية الى شرق افريقيا واستقرت هناك ، حيث توجد منازلها اليوم في تنزانيا وكينيا وغيرهما .

ونتيجة الأرهاب السلطوي لاسرة آل خليفة عم البلاد حالة من الاستياء ومجوعة من الانتفاضات الشعبية ، تزعمها علماء الدين وبعض الفعاليات الاجتماعية ، في عام ١٩١٩م ، ١٩٣٥م ، ١٩٣٨م ، الأمر الذي دعا نظام الاسرة الى جلب العشرات من المرتزقة الهنود والبلوش والبنجابيين والعراقيين

والعمانيين والعدنيين ، على فترات متعددة .

وفي ١٨/١٢/١٣٥٧هـ (١٩٣٩م) وفي مسجد الامام علي في جزيرة النبيه صالح ، جرى اجتماع استنكر فيه المواطنون الممارسات القمعية للنظام الحاكم ، قامت على أثره السلطات بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المشاركين في هذا الاجتماع .

وضمن اجراءات القمع ماجرى في العاشر من محرم ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) ، حيث أمر نائب قائد الشرطة البحرانية (دعيج بن حمد آل خليفة) باطلاق النار على مسيرات العزاء في ذكرى عاشوراء مما أدى الى سقوط العشرات من الجرحى ، والقتلى . الأمر الذي دفع المواطنين الى القيام بنقل جرحاهم والسير بهم الى المساجد ، وأخذ خطباء المنابر يستنكرون عملية اطلاق النار على المواطنين العزل .

وينتقل المؤلف « عصام الاديب » الى الحديث عن (قضايا الحرية في ضوء تشكيل النظم والقوانين الأمنية) في البحرين ، متطرقاً في البداية الى (تشكيل جهاز الأمن وتطوره) ، وأشار الى ان تأسيس هذا الجهاز جاء في مطلع الخمسينات على يد المستشار السياسي في البحرين « تشارلز بلجريف » ، وتحمل مهمة ادارته ، وكان الغرض من ذلك هو رصد التحركات الشعبية ، والقيام بالاعتقالات والتهجيرات ، وفي العام ١٩٥٧م جاء على رأس المخابرات السياسية شخص يدعى (بوب) بعد عزل بلجريف ! ولم يبق (بوب) الا سنوات حتى قتل مع بعض اعوانه في العام ١٩٦٦م ليخلفه الكولونيل (ايان هندرسون) ، الذي يرجع اليه تطوير هذا الجهاز .

ويؤكد المؤلف في هذه النقطة على حقيقة دور الأجانب في تأسيس هذا الجهاز ، حيث قيام البريطانيين بذلك ، وتشكل هذا الجهاز من عناصر بلوشية وباكستانية وغيرهم . والغرض الاساسي منه هو قمع القوى الشعبية المناهضة للحكم .

ثم يمضي المؤلف في عرض بعض القوانين التعسفية ، كالتي تخوّل رجال الشرطة باستخدام القوّة والعنف لتفريق أي تظاهرة شعبية ، معارضة للحكومة ، او تفرض عقوبة ٣٠٠٠ روبية لكل من يشترك في تظاهرة ، والسجن لمدة خمس سنوات وغرامة ٥٠٠٠ روبية لكل من يعطل اعطاء اشعار التفريق من قبل الشرطة الى المتظاهرين .

وفي ٢٢/١٠/١٩٧٤م صدر قانون مايسمى بـ« أمن الدولة » ، والذي يجيز في مادته الأولى لوزير الداخلية القبض على اي مواطن وايداعه في أحد سجون البحرين وتفتيشه ومسكنه ومحل عمله ، واتخاذ اي اجراء يراه ضرورياً ، وذلك دون أي محاكمة بل لمجرد وجود دلائل - ليست واضحة بالضرورة - على أنه أتى من الافعال والاقوال تعتبر مخلة بالأمن . وكل ذلك يخالف لوائح شرعة الحقوق العالمية .

كما أن قانون (امن الدولة) يقرر في مادته الثانية سرية المحاكم بوجه مطلق ، الأمر الذي يخالف العدالة ، ويناقض المادة (١١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، التي تنص على ضرورة علنية المحاكمات كشرط في عدالتها

وفي ٢٠/٣/١٩٧٦م ، أصدرت الحكومة (قانون العقوبات العام) وجاء في مادته (١٣٤) : « يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لاتقل عن مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل مواطن اذاع عمداً في الخارج اخبار او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة حول الأوضاع السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية في دولة البحرين أو في دولة من الدول وكان من شأن ذلك اضعاف الثقة العالية بدولة البحرين او النيل من هيبتها أو اعتبارها او الاساءة الى العلاقات السياسية بينها وبين تلك الدول » .

وفي المادة(١٥٩) من القانون المذكور تعاقب الحكومة ، بالسجن مدة غير معلومة كل من انشأ أو أسس أو نظم او ادار جمعية او هيئة او منظمة او فرعاً لأحدها اذا كانت ترمي الى قلب النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة او الى تجنيد ذلك او الترويج له ، متى كان استعمال القوة ملحوظاً فيه .

ويعاقب بموجب هذه المادة مدة لاتزيد على عشر سنوات من انضم الى جمعية او غيرها من الهيئات المذكورة .

ثم يورد المؤلف مرسوم رقم (٩) لعام ١٩٨٢م الذي جاء في ١٤/ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١م ، على أثر ما زعمته الحكومة من « اكتشاف مؤامرة لقلب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد » واعتقل بهذا المبرر ٧٣ مواطناً خليجيا ، بينهم ٥٩ بحرانياً ، و١٢ سعوديا ، وشاباً عمانياً وآخر كويتياً . ولايختلف هذا القانون عن غيره الالا في اعلان المزيد من اجراءات القمع ، بحق كل من يحاول اويساهم في تغيير الاوضاع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

واما قانون (المطبوعات وحرية الرأي والتعبير) في البحرين ، فيتمثل وضعه في قانون المطبوعات الذي صدر سنة ١٩٧٩م حيث يحوي العديد من النقاط التي تخالف حرية الراي ، وتعطي لسلطة الدولة المعاقبة بالسجن والغرامة بحق اصحاب الرأي المخالف .

وفي الفصل الثاني (قضايا الاعتقال والمعتقلين السياسيين في البحرين) يتطرق المؤلف الى احداث ديسمبر ١٩٨١م ، باعتبار ان الاعتقالات ارتفعت وتيرتها منذ ذلك التاريخ بشكل جنوني رهيب ، لم يسلم منها الصغير ولا الكبير ، ولا الرجل والمرأة .

ثم ينتقل المؤلف - في الفصل الثالث - الى مسألة التعذيب في سجون البحرين وقسمها الى نوعين : التعذيب النفسي ، والجسدي وعدد أمثلة واسعة عن انواع التعذيب الممارسة ضد السجناء .

ثم ينتقل المؤلف ليبحث مسألة التعذيب من منظار « طبي حديث » مبتدئاً بالتساؤل التالي « ماهي الآثار التي تتركها صنوف التعذيب في سجون البحرين على جسم الانسان وصحته »؟ من اثار التعذيب النفس والجسدي ، فيورد الاستاذ « عصام الاديب » ، مجموعة الافرازات التي تظهر على المعتقلين نتيجة هذا النوع من التعذيب .

الكتاب غني في مادته وجدير بالمطالعة والقراءة .

يطلب من دار الصفا للنشر والتوزيع
لندن
AL - SAFA
P, OBOX 951
LONDON SW9 OBE
ENGLAND

حكامنا المحبوبون جدا

يتبجح مسؤولوا الدول الخليجية دائماً بقيادتهم المحبوبة من قبل عامة الشعب ، في الوقت الذي تكرس وسائل الاعلام الرسمية اهتمامها في تبيان عمق المحبة والولاء والتقدير الذي تكنه كافة شرائح الشعب للسلطات القائمة ، بصورة توحي عمق السعادة والبهجة التي تعيشها شعوب المنطقة في ظل الأُسر الحاكمة .

مايثير اهتمامنا حيال هذا الموضوع هو لماذا تمتنع السلطات (المحبوبة) من قبل الشعب ، من اجراء انتخابات حرّة ، يتم من خلالها اختيار شكل نظام الحكم الذي يرتأيه الناس ، ولماذا تبدي تخوفها من مجرد الكلام حول كلمات مثل الانتخابات ، الاقتراع ، التصويت ، الشوري ، المجالس البرلمانية ، وما الى ذلك .

إن الذي يعتقد بل يجزم (بحب) الناس له يجب أن تمتد ثقته بهم لكي يعينوه بانفسهم من خلال انتخابات حرّة نزيهة ، يثبت من خلالها صدق هذه الادعاءات ، بما لايدع المجال لأحد حق الاعتراض أو المناقشة على شرعية الممارسات التي يقوم بها ، أو على شرعية وجوده أساساً في الحكم .

السلطات القائمة في الخليج تعي جيداً ، الثغرات العريضة التي تكتنف شرعية وجودها على رأس السلطة ، كما تدرك تماماً حقيقة الولاء الذي تكنه الشعوب لها ، فلذلك لاتجروء ، بل لاتمتلك الشجاعة ابداً لكي تفسح المجال ولو لمرة واحدة لئن تعبر شعوبنا عن رأيها بكل صراحة ووضوح عنها ، وهي في سدة الحكم .

بل تذهب حكوماتنا (الرشيدة ، المحبوبة) في الخليج إلى استنفاذ كافة الوسائل والأساليب التي تبعد الشعوب عن مجرد التفكير في الشؤون السياسية ، وان استدعى الأمر استخدام العصا الغليظة في تأديب كل من تساوره بعض (الظنون) حول الذوات المقدسة للأمراء والملوك ومايرتبط بهما من مؤسسات الدولة ، ناهيك عن انعدام الحريات العامة ، كحرية التعبير والصحافة والاعلام التي يمكن من خلالها أن يعبر الشعب عن رأيه فيما يدور حوله من أحداث ، وفيما يتعلق بنظام الحكم وشكل الادارة السياسية التي يرتأيها .

نحن كشعوب مقهورة في الخليج تحت ظل استبداد الأسر الحاكمة التي تتوارث السلطة أباً عن جد ، لانطمع في أن تكون لدينا جراة ذلك الشخص الذي يوجه النقد اللاذع للرئيس الامريكي بوش في محفل عام ، أو ان تكون لدينا الحرية المطلقة التي تستطيع فيها شعوب الغرب وبعض شعوب العالم ، من توجيه الرأى العام المحلي والدولي حسب قناعاتها واجتهاداتها ، لكننا نتوق جداً لئن ننال أبسط حقوقنا الانسانية المشروعة ،في ظل نظام عادل يقوم على مبدأ العدل والمساواة ، وفق قيم قانونية محددة واضحة .

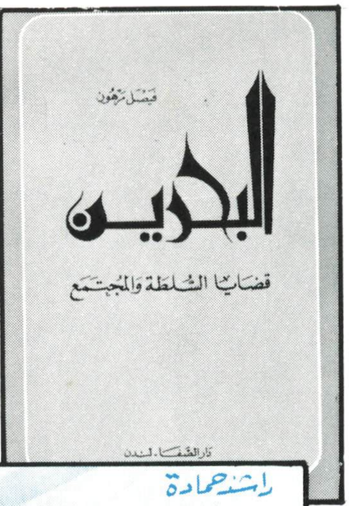

البحرين - قضايا السلطة والمجتمع - فيصل مرهون

يستعرض هذا الكتاب بشيء من التفصيل النظام السياسي وقضايا العلاقة بين السلطة والمجتمع في البحرين ، عبر ثلاثة عناوين رئيسية هي : الشورى والاستبداد ، قضايا المشاركة الشعبية ، وقضايا الاستقلال السياسي فيما يتناول مؤلفه فيصل مرهون في الفصل الاخير من الكتاب صفحات من مسار الحركة الاسلامية في البحرين .

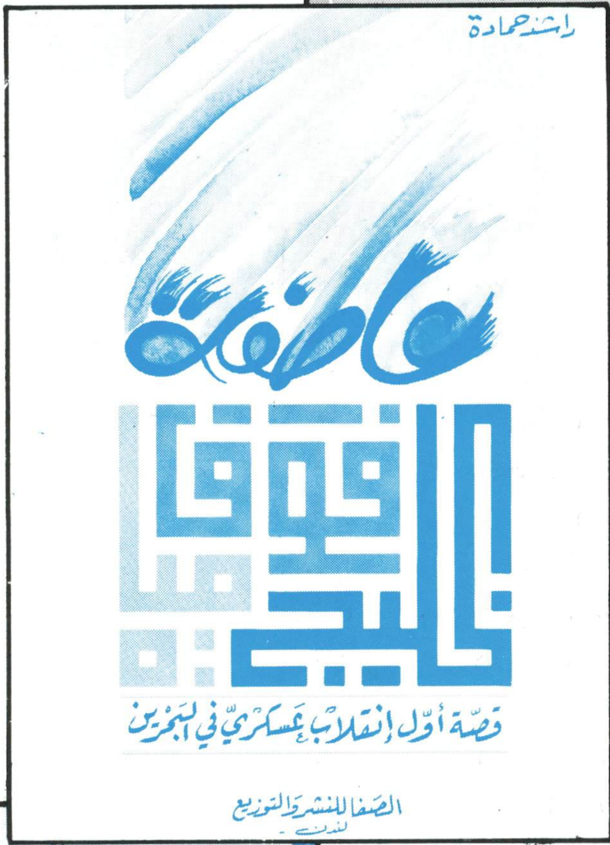

عاصفة فوق مياه الخليج - قصة أول انقلاب عسكري في البحرين - راشد حمادة .

يتناول الكتاب بالتحليل قضايا الصراع السياسي في البحرين ، وابرز القوى السياسية المتفاعلة فيه ، ودور الحركة الاسلامية في الساحة ، ومدى شعبيتها وقدرتها السياسية في مواجهة السلطة القائمة ، فيما يتناول في جانب آخر منه قصة الاحداث التي جرت وقائعها في ديسمبر ١٩٨١م ، والتفاعلات والنتائج التي أدت اليها ، فيما يختتم مؤلفه راشد حمادة الحديث عن مستقبل الصراع السياسي في البحرين .

البحرين - قضايا الأمن والحرية - عصام الأديب .

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات كتبها المؤلف عصام الأديب في فترات متفاوته ، وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام : الواقع الأمني في البحرين من منظور نظمه وتشريعاته وموقعها من شرعة النظم الحقوقية في العالم ، والثاني يعالج قضايا الاعتقال والمعتقلين السياسيين في البحرين من منظور الاحصاءات والابحاث الميدانية ، اما القسم الثالث فهو يشرح واقع التعذيب في سجون البحرين من منظور ميداني وعلمي متخصص .

تطلب من
AL - SAFA
P . O . BOX 951
LONDON 5W9 OBE
ENGLAND

وثيقتان يعود تاريخهما الى العام ١٩٢٣م ، رفعهما وجهاء وأعيان البلد الى معتمد الدولة البريطانية ، يعربون فيها عن استنكارهم لمقتل أحد العلماء وهو الشيخ عبدالله العرب مع صاحبه حسين بن رمضان . ويطالبون بشدة والحاح وضع حدٍ لهتك الحرم وازاحة النفوس ـ حسب تعبير الوثيقة ـ ، وقد تضمنت هاتان الوثيقتان اختام وتوقيعات عمد مدن وقرى البحرين .

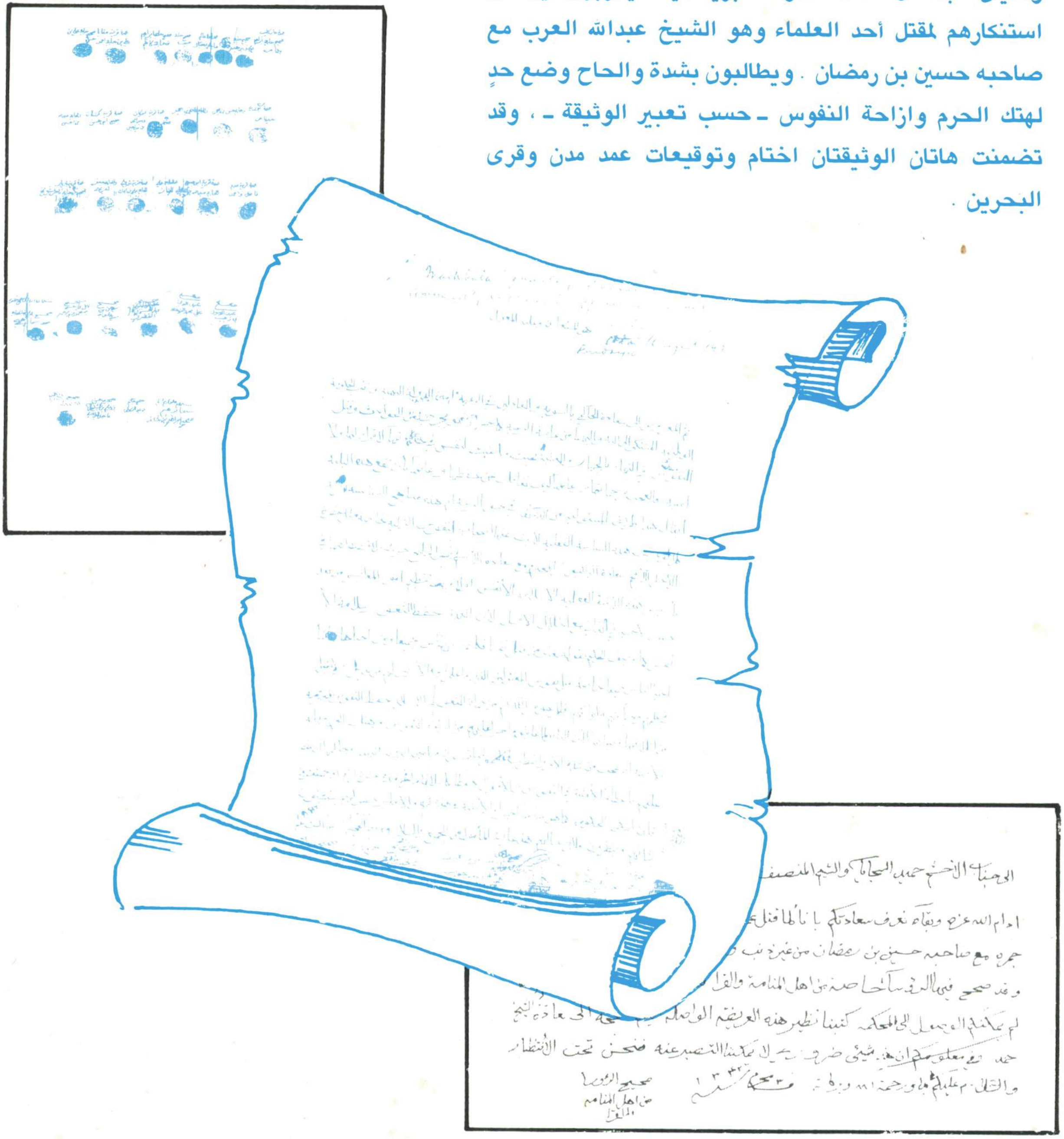
الى جناب الأفخم حميد الحاكم والشيخ المنصف

ادام الله عزه وبقاه نعرف سعادتكم بانا لما قتل

جره مع صاحبه حسين بن رمضان من غير ذنب

وقد صح فيها الرؤساء خاصة من اهل المنامة والقر

لم يمكننا الوصول الى المحكمة كتبنا لظهر هذه العريضة الواصلة ... الى عادة النجح

... لا يمكننا التصبر عنه فنحن تحت الانتظار

والسلام عليكم

هاتان الوثيقتان تمثلان الوجه الناصع للحركة الشعبية المتضامنة ، والتي تسعى من أجل تحقيق العدل والحرية والأمان لجميع المواطنين ، ولكي يستطيع الشعب تحقيق ذلك اضافة الى كافة تطلعاته ، لابد من التضامن والتكاتف وتحمل المسؤولية .